



مركز بروكنجز الدوحة  
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة  
رقم 29، ديسمبر 2020

# حلٌّ كوندراي لإسرائيل وفلسطين

عُمر حسن عبد الرحمن

# حلّ كوندراي لإسرائيل وفلسطين

عمر حسن عبد الرحمن

\*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

# BROOKINGS

## ملحة عن بروكنجز

إنَّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدِّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلِّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدِّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنَّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنَّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2020

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

[www.brookings.edu](http://www.brookings.edu)

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

## جدول المحتويات

---

1. الملخّص التنفيذي ..... 1
2. المقدمة ..... 4
3. النظر إلى ما بعد التقسيم الكلاسيكي ..... 5
- أ. لمّ لا يكون الحلّ دولة واحدة؟ ..... 7
- ب. هل من حلّ ثالث؟ ..... 9
4. الحجّة لإقامة كونفدرالية في إسرائيل وفلسطين ..... 10
- أ. الحكومة والعلاقات الخارجية ..... 12
- ب. الجنسية والحدود ..... 13
- ت. الديمغرافيات: اللاجئون والمستوطنون ..... 14
- ث. القدس ..... 17
- ج. الأمن ..... 18
- ح. المصالحة التاريخية ..... 20
- خ. الاندماج أم الخروج ..... 22
5. نقاط ضعف النموذج الكونفدرالي ..... 23
6. تطبيق النموذج الكونفدرالي ..... 26
7. الخاتمة ..... 29
8. الهوامش ..... 30

## شكر وتقدير

---

يودُّ المؤلِّف أن يشكر قسمي البحوث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة، وبشكل خاص نادر قبّاني لإشرافه وثيرودوسيا روسي وأنا جايكوبس لعملهما الدؤوب وفرانسواز فريفر لمساهمتها في الترجمة إلى العربية. ويودُّ المؤلِّف أيضاً التعبير عن امتنانه للمُحكِّمين لآرائهم الثمينة والأشخاص الذين أجرى معهم مقابلات لوقتهم ومعلوماتهم. أخيراً، يشكر المؤلِّف عائلته التي على الرغم من جائحة عالمية وولادة طفل، منحتة الحبِّ والدعم والمجال اللازمة لإنجاز هذا المشروع.

عُمر حسن عبد الرحمن  
نيويورك، ديسمبر 2020

## الملخص التنفيذي

يدخل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مرحلة جديدة، فعملية دبلوماسية قابلة للتطبيق لحلّ مسائل "الوضع النهائي" غائبة منذ عدّة سنوات. والحركة الوطنية الفلسطينية ضعيفة ومتشرذمة، ممّا يجعلها تفتقر إلى ما يلزم لمواجهة التحديات المستمرة وغير قادرة على فرض الضغط سعياً لتحقيق أهدافها. في المقابل، تُرسّخ إسرائيل بسرعة عقوداً من نشاطات الاستيطان من خلال إجراءات تشريعية ومؤسّساتية، وتضع نفسها في موقع يحوّلها رسمياً ضمّ مساحات كبيرة من الضفة الغربية إليها من خلال الضمّ بحكم القانون. وحصلت هذه العملية بالتحديد بشكل مباشر على حساب تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، تاركةً ملايين الفلسطينيين عالقين تحت السيادة الإسرائيلية من دون حقوق سياسية أو وسيلة لكسب هذه الحقوق في المستقبل. وبغياب أيّ نيّة إسرائيلية لضمّ هؤلاء الفلسطينيين المعدومي الجنسية ضمن مجموع مواطنيها، تُرسي إسرائيل "نظاماً مزدوج الطبقات من الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتباينة يتركز على الإثنية والجنسية"، وقد وصفت مجموعة من الخبراء الحقوقيين الرائدین في الأمم المتحدة هذا النظام بأنّه "نظام أبارتهايد في القرن الواحد والعشرين" وما أطلق عليه الآخرون ببساطة مسمّى "واقع الدولة الواحدة".

في هذا السياق، باتت الطريق للوصول إلى تسوية للصراع بالتفاوض أمراً يستحيل تصوّره من دون تغييرات كبيرة في الديناميات الاجتماعية السياسية الداخلية لدى كلّ جهة من الجهتين وفي الاختلال الكبير في ميزان القوى بينهما وفي مقارنة المجتمع المدني. ولعلّ الحاجة إلى إعادة تقييم دقيقة لإطار العمل التصوّري المناسب لحلّ الصراع هي على القدر ذاته من الأهمية. فلأكثر من ثلاثة عقود، بقي المجتمع الدولي ملتزماً بمبدأ التقسيم إلى دولتين مستقلتين، أو "حلّ الدولتين". وكان ذلك على الرغم من الاختلاف المتزايد بين هدف تأسيس دولة فلسطينية منفصلة وواقع الضمّ الإسرائيلي التدريجي على الأرض، فضلاً عن الدعم الشعبي المتضائل من الجهتين وكفاح المناصرين المتزايد للدفاع عن قابلية تطبيق هذا الحلّ.

ومع أنّ الاهتمام بأطر عمل بديلة ازداد في السنوات الأخيرة، ما زال التقصير هائلاً في البحث في الأشكال المختلفة وتطويرها، إلى جانب غياب الإقبال السياسي أو الحشد الواسع لأيّ خيار من الخيارات. بالتالي، من الواضح أنّ البدائل للتقسيم الكلاسيكي بحاجة إلى دراسة بشكل متكرّر أكثر وبعمق أكبر من أجل توسيع نطاق الخيارات المتاحة لصانعي السياسات والجهات الفاعلة المدنية في السنوات المقبلة.

تعرض هذه الورقة تعمّقاً في واحدٍ من هذه البدائل: نموذج الكونفدرالية الهجين. كما أنّ الغاية منها التفكير في نطاق يتخطى نموذج الدولتين الكلاسيكي لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولتقديم أفكار للطريقة التي يستطيع فيها صانعو السياسات والجهات الفاعلة المدنية تطبيق إطار عمل كونفدرالي في المستقبل. ونظراً إلى واقع الدولة الواحدة المترسّخ، تحرير الفلسطينيين من خلال إعتاقهم في دولة ديمقراطية واحدة هو البديل الأبسط نظرياً لعقود من المحاولات الفاشلة لتطبيق التقسيم.

وقد يبدو السعي للوصول إلى نموذج أكثر تعقيداً من الكونفدرالية مرهقاً بشكل غير لازم. بيد أنّ الكونفدرالية تتحلّى باستجابة أكبر للوقائع التي غالباً ما يغضّ مؤيدو الدولة الواحدة الطرّف عنها. علاوة على ذلك، لا يحول هذا

النموذج من ظهور دولة ديمقراطية واحدة على المدى الطويل، في حال تمّ الإقرار بأنّ دولة من هذا النوع مجدية ونافعة. وللكونفدرالية الإمكانية لتشكّل نموذج حوكمة قابلاً للتطبيق وجذاباً بشكل متبادل يحزّر الفلسطينيين من واقع القمع المستمرّ ويوقف الاستمرار بالاستعمار الاستيطاني ويُبقي على حقّ تقرير المصير والتعبير الوطني للجهتين كليهما ويعالج التطلّعات والشكاوى الإسرائيلية والفلسطينية بطريقة عملية وتناغمية. ومن خلال ذلك، تتصوّر المقاربة الكونفدرالية حلاً للصراع يحول دون المزيد من الصراع في المستقبل أو يحدّ منه على الأقل.

لذا عبر طرح مسارات نحو الحدود المفتوحة أو المرنة ووضع الإقامة بصفة دائمة ونواح من السيادة المتشاطرة، يوسّع نظام حكومة كونفدرالي الفرص بشكل يتخطى الفرص المتصوّرة في معادلة الدولتين الكلاسيكية وبطرق يمكنها أن تقلّل من المنافسة الصفرية النتيجة حول مجالات الصراع الأعدى وأن تحلّ معضلة الاختيار بين الأمن أو السيادة. ولا بدّ من أن يكون النظام الكونفدرالي معقداً وقادراً على تحمّل قدرًا كبيراً من الضغط والتوترات المتكرّرة.

وسيتطلّب أيضاً قفزات تصوّرية وعملية هائلة بغية إعادة ترتيب أنظمة الامتيازات التي يصعب التخلّص منها. وسيتطلّب كسر الجمود الذي حال دون الوصول إلى حلّ حتّى هذه اللحظة فرض مستويات غير معهودة من الضغط الخارجي والداخلي، مقروناً ببديل مفضل بوضوح يكون مقبولاً لأكثرية الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما الكثيرون سيشككون في جدوى الكونفدرالية بالطبع، كان من الممكن قول الأمر ذاته لحلّ الدولتين، الذي طغى على جهود صناعة السلام.

في الوقت الراهن، حقيقة الدولة الواحدة غير العادلة التي تفرضها إسرائيل مقلقة ومضرة للغاية. وهي لا تقدّم أيّ حلّ للصراع الأساسي. ومع أنّ ذلك سيسبّب على الأرجح المزيد من عدم الاستقرار في المستقبل القريب، هو يقدم فرصة لإعادة تقييم الطريقة التي قد يعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون يوماً ما بشكل عادل أكثر في أرض يتشاطرونها. في هذه المرحلة، بات تطوير إطار العمل هذا حاجة ملحة.

”...أيّ حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ككلّ ينبغي أن يتّسم بميزتين ليحقّق سلاماً دائماً: ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق وينبغي، على الأقلّ إلى حد ما، أن يكون إلهامياً. فإن كان حلّ محتمل ما قابلاً للتطبيق من الناحية العملية لكنّه لا يُلهم القلوب والعقول، فلن ينجح على الأرجح.“

—جون ويتبيك<sup>1</sup>

## المقدمة

يدخل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مرحلة جديدة، فعملية دبلوماسية قابلة للتطبيق لحلّ مسائل "الوضع النهائي" غائبة منذ عدّة سنوات. والحركة الوطنية الفلسطينية ضعيفة ومتشرذمة، ممّا يجعلها تفتقر إلى ما يلزم لمواجهة التحديات المستمرة وغير قادرة على فرض الضغط سعياً لتحقيق أهدافها. في المقابل، تُرْسَخ إسرائيل بسرعة عقوداً من نشاطات الاستيطان من خلال إجراءات تشريعية ومؤسّساتية، وتضع نفسها في موقع يحوّلها رسمياً ضمّ مساحات كبيرة من الضفّة الغربية إليها من خلال الضمّ بحكم القانون. وحصلت هذه العملية بالتحديد بشكلٍ مباشر على حساب تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، تاركةً ملايين الفلسطينيين عالقين تحت السيادة الإسرائيلية من دون حقوق سياسية أو وسيلة لكسب هذه الحقوق في المستقبل. وبغياب أيّ نيّة إسرائيلية لضمّ هؤلاء الفلسطينيين المعدومي الجنسية ضمن مجموع مواطنيها، تُرسي إسرائيل "نظاماً مزدوج الطبقات من الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتباينة يتركز على الإثنية والجنسية"، وقد وصفت مجموعة من الخبراء الحقوقيين الرائدین في الأمم المتحدة هذا النظام بأنّه "نظام أبارتهايد في القرن الواحد والعشرين" وما أطلق عليه الآخرون ببساطة مسمّى "واقع الدولة الواحدة"<sup>2</sup>.

في هذا السياق، باتت الطريق للوصول إلى تسوية للصراع بالتفاوض أمراً يستحيل تصوّره من دون تغييرات كبيرة في الديناميات الاجتماعية السياسية الداخلية لدى كلّ جهة من الجهتين وفي الاختلال الكبير في ميزان القوى بينهما وفي مقاربة المجتمع المدني. ولعلّ الحاجة إلى إعادة تقييم دقيقة لإطار العمل التصوّري المناسب لحلّ الصراع هي على القدر ذاته من الأهمية. فأكثّر من ثلاثة عقود، بقي المجتمع الدولي ملتزماً بمبدأ التقسيم إلى دولتين مستقلّتين، أو "حلّ الدولتين"<sup>3</sup>. وكان ذلك على الرغم من الاختلاف المتزايد بين هدف تأسيس دولة فلسطينية منفصلة وواقع الضمّ الإسرائيلي التدريجي على الأرض، فضلاً عن الدعم الشعبي المتضائل من الجهتين وكفاح المناصرين المتزايد للدفاع عن قابلية تطبيق هذا الحلّ<sup>4</sup>.

ومع أنّ الاهتمام بأطر عمل بديلة ازداد في السنوات الأخيرة، ما زال التقصير هائلاً في البحث في الأشكال المختلفة وتطويرها، إلى جانب غياب الإقبال السياسي أو الحشد الواسع لأيّ خيار من الخيارات. بالتالي، من الواضح أنّ البدائل للتقسيم الكلاسيكي بحاجة إلى دراسة بشكل متكرّر أكثر وبعمق أكبر من أجل توسيع نطاق الخيارات المتاحة لصانعي السياسات والجهات الفاعلة المدنية في السنوات المقبلة.

تعرض هذه الورقة تعمّقاً في واحدٍ من هذه البدائل: نموذج الكونفدرالية الهجين. ويبدأ القسم الأوّل بنقد لنموذجي الدولتين والدولة الواحدة من أجل منّح فهم أفضل للموقع الذي تكون فيه الكونفدرالية مناسبة والمزايا التي تقدّمها بالمقارنة. ويعرض القسم الثاني نموذجاً نظرياً للكونفدرالية ثمّ يعرض الحجج الداعمة لتطبيقه نموذجاً للحكومة في السياق الإسرائيلي الفلسطيني. ويعالج القسم الثالث الانتقادات الراهنة الموجهة للكونفدرالية ومواطن ضعفها كنموذج تطبيقي. أما القسم الرابع والأخير، فيعرض دليلاً تقريبياً لتطبيق الكونفدرالية.

## النظر إلى ما بعد التقسيم الكلاسيكي

كان تقسيم الأرض التي تجمع إسرائيل وفلسطين إلى دولتين مستقلتين إطار العمل التصوري الطاغي لحل الصراع بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية طوال عقود. وطُرح إطار العمل هذا بدايةً في خلال الانتداب البريطاني وشكّل الأساس لقرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في العام 1947، لكنّ القسم الأكبر من الجهة العربية رفضه باعتبار أنه لا يتماشى مع حقّ تقرير المصير ثمّ لم يعد يلقي اهتماماً يُذكر بعد حرب العام 1948 وما تلاها.<sup>5</sup>

وعادت فكرة التقسيم للظهور كخيار قابل للتطبيق بدءاً بقبول أقسام من الحركة الوطنية الفلسطينية تدريجياً بمبادئها الأساسية في السبعينيات، فضلاً عن الإسرائيليين التقدميين وصانعي السلام الدوليين الذين شعروا بأنّ التقسيم هو الطريقة الوحيدة لحماية ديمقراطية إسرائيل وأكثريتها اليهودية.<sup>6</sup> ثمّ اعتمد التقسيم كأساس للمفاوضات في خلال عمليّتي السلام في مدريد وأوسلو في مطلع التسعينيات، على الرغم من أنّ إسرائيل لم تقبل رسمياً بهدف الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، مُفضّلة عوضاً عن ذلك مفهوم الفصل من دون التخلي عن السيادة.<sup>7</sup>

ومنذ تلك المرحلة، استثمرت الجهتان والمجتمع الدولي ومنظومة كاملة من المنظمات المدنية كماً هائلاً من الوقت والموارد والطاقة والتركيز لتحقيق هذه الفكرة. مع ذلك، فشلت المفاوضات مراراً وتكراراً في الوصول إلى اتفاقية نهائية وتوقّضت إمكانات التقسيم بسبب توسيع المستوطنات المدعوم من الدولة في الأراضي التي كانت لتصبح الدولة الفلسطينية.<sup>8</sup> ولا يعني هذا الفشل التاريخي أنّ ترتيباً مبنياً على أساس دولتين مستحيل، لكنه يعني أنّ لهذا النموذج حدوداً وعيوباً ينبغي فهمها والإقرار بها. وكانت هذه الشوائب مسؤولة، أقلّه جزئياً، عن عدم الوصول إلى اتفاقية وعن تحفيز القوى المعارضة التي نجحت في النهاية في الإطاحة بالتقسيم.

نظرياً، مفهوم التقسيم جدّاب لإحساس التجانس والتكافؤ الذي يتّسم به، إذ هو يرتكز على فكرة "دولتين لشعبين".<sup>9</sup> بيد أنه يتجاهل صعوبة تقسيم جغرافية الأرض الفريدة ومطالب الفلسطينيين والإسرائيليين المتداخلة وتشابك هذين الشعبين ومقاماتهما المقدّسة واقتصادهما ومواردهما المترابطة. ويغضّ التقسيم النظر أيضاً عن الطريقة التي باتت فيها الحركة الصهيونية تنافس الفلسطينيين للسيطرة على أراضيهم الأصلية، أي البُعد الاستيطاني الاستعماري، وعن طريقة تأثير ذلك في استعداد الفلسطينيين لتقسيم أراضيهم لأجل "حلّ" مفروض من الخارج.<sup>10</sup>

ويثير التقسيم إلى كيانين سيادين إثنيين قوميين حصريين تبعاً لهذه الظروف عدداً من المشاكل بدون حلول مناسبة. وأهمّ تلك المشاكل: كيف تتمّ مجانسة الشعبين في "دولتين لشعبين" من دون اتّخاذ خطوات غير أخلاقية ومدمّرة للغاية، مثل نقل السكّان غير الطوعي؟ ومَن ينال السيادة على المناطق ذات الأهمية الدينية المشتركة؟ وكيف يمكن توزيع الموارد بعدالة؟ وكيف يمكن معالجة المطالب والارتباطات والتطلّعات المتداخلة؟ وكيف يمكن الحرص على الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين من الأقليات؟

قبل حرب العام 1948، شابّت اقتراحات التقسيم المشاكل بشكل أساسي بسبب صعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة وبسبب تجاهلها الطريقة التي أصبحت فيها الحركتان الوطنيتان الإسرائيلية والفلسطينية في حالة تنافس. وحاولت هذه الاقتراحات إنشاء "دولة يهودية" من دون الظروف الديمغرافية الملائمة، ولم تأخذ في الحسبان الطريقة التي

قد تُعرض فيها الحاجةُ إلى إنشاء هذه الظروف السكّان الفلسطينيين الأصليين للخطر. فقد اقترحت خطة التقسيم في العام 1947 إنشاء دولة يهودية يشكّل فيها غير اليهوديين قرابة نصف عدد السكّان، مع الدعوة صراحة إلى منح كامل الحقوق المدنية والسياسية للسكّان العرب (واللافت أنّها لم تنصح بنقل السكّان أو تبادلهم، كما حصل في الهند وباكستان).<sup>11</sup> لكن من غير الواضح كيف يمكن التوفيق بين هذا الأمر وفكرة دولة يهودية إلا عبر تسهيل ما يكفي من الهجرة اليهودية للتغلب على المجتمع العربي الأصلي. بناء على ذلك، عندما لم يبد المهاجرون المطلوبون تعاوناً، تشجعت القوّات الصهيونية على حلّ مأزق سيادتهم عبر طرد مجموعة كبيرة من السكّان الأصليين، بحجّة الحرب، من أجل ضمان أكثرية يهودية كبيرة.<sup>12</sup>

وهذا ما أدّى فعلياً إلى ظهور الصراع الذي استمرّ منذ تلك الآونة، وما زال منطبق التنافس الديمقراطي الكامن مستمراً حتّى اليوم. وقد ساءت سمعة وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أيفغور ليرمان مثلاً لأنّه اقترح حرمان قسم كبير من مواطني إسرائيل غير اليهود من حقّ التصويت بناء على مبدأ المجانسة (ورد اقتراح مماثل في صفقة القرن التي أطلقها دونالد ترامب في يناير 2020).<sup>13</sup> وبات ليرمان يكرّر أنّه ما دامت نسبة 20 في المئة من سكّان إسرائيل من العرب، فإنّ حلّ الدولتين يعني فعلياً دولة ونصف دولة فلسطينية ونصف دولة يهودية فحسب.<sup>14</sup>

في المقابل، شابت التقسيم الذي تمّ تصوّره بعد حرب العام 1967 المشاكّل لأنّه تجاهل الطريقة التي تمّ فيها ترسيخ الصراع في الفترة قبل العام 1948 والحرب التي تلت، وركّز عوضاً عن ذلك بشكل شبه كامل على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزّة. فكما قال المفاوض الأمريكي السابق روبرت مالي: "المشكلة في فكرة الدولتين كما تمّ تصوّرها أنّها لا تعالج فعلياً ما تدّعي أنّها تحلّه. فهي تعدّ بإنهاء صراع بدأ في العام 1948 وربّما قبل ذلك، لكن كلّ ما يُقلقها تقريباً نتج عن حرب العام 1967".<sup>15</sup>

ومن دون العام 1948 كنقطة مرجعية، من الصعب فهم الكثير من المواقف الفلسطينية في المفاوضات أو مستوى التعلّق الذي تُبديه الجهتان كلتاهما لكامل منطقة إسرائيل وفلسطين.<sup>16</sup> فكما يشير خالد الجندي، فيما يرى الكثيرون التقسيم كأنّ "كلّ جهة تحصل على نصف رغيف، مالت الجهات، أو على الأقلّ الفئات النافذة فيها، إلى اعتبارها مفاوضات حول نصف طفل".<sup>17</sup> ويزيد منطق التقسيم من حدّة المناقشة الصفرية النتيجة ويفاقم عدم التوازن في القوى المرافق لذلك، ممّا يصعب كثيراً العثور على ترتيب مُنصف، إذ تتشجّع الجهة الأقوى على الاتكال على الأفضلية التي تتسم بها لتحقيق أعلى مكسب ممكن ولتقديم أدنى قدر ممكن من التسويات، من دون مراعاة الطريقة التي تستطيع فيها الجهة الأضعف استيعاب الخسارة.

وعملياً، أنشأ نموذج أوصلو للتقسيم هيكلية حوافز خاطئة، ولا سيّما عندما ترافقت بسياسة التطبيق التدريجي وبحرّص المفاوضات الإسرائيليين والأمريكيين على إلزام إسرائيل بأقلّ قدر ممكن من القيود والموجبات.<sup>18</sup> بالتالي، حظيت إسرائيل بالتحفيز للمتابعة ببناء المستوطنات، لا بل حتّى لتسريعه، من أجل زيادة حصّتها إلى أقصى حدّ على امتداد عملية التفاوض. وبالفعل، يشتهر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون بحجّته الإسرائيليين في العام 1998 (عندما كان وزير خارجية) على "السيطرة على أكبر قدر ممكن من التلال لتوسيع المستوطنات لأنّ كلّ ما نأخذه الآن سيبقى لنا... وكلّ ما لا نأخذه سيحصلون عليه".<sup>19</sup> وقوّض ذلك سيادة الأراضي الفلسطينية والتطلّعات الفلسطينية حيال عملية السلام، فيما منح القوّة للمجموعة ذاتها في الجهة الإسرائيلية التي عارضت المساومة على الأراضي، أي المستوطنين وداعميهم الأيديولوجيين.<sup>20</sup>

واليوم، يبدو تخطّي العوائق التي تعرقل التقسيم مستحيلًا نتيجة ما آلت إليه الأمور بفعل إطار عمل أوصلو. وفيما يقول عدد من مناصري حلّ الدولتين إنّ بيئة أكثر ملاءمة قد تظهر في المستقبل، ما من سبب يدفع إلى الاعتقاد بأنّ الظروف الراهنة ستفضي إلى ظروف أفضل، لا بل في الواقع العكس هو الصحيح على الأرجح.

## لم لا يكون الحلّ دولة واحدة؟

مع تراجع الحماس لحلّ الدولتين بالتماشي مع إمكانية تطبيقها المتصورة، بدأت نماذج بديلة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالبروز،<sup>21</sup> وهذا أمر بديهيّ. ومن بين أبرز هذه البدائل إنشاء دولة ديمقراطية واحدة، ليبرالية أم ثنائية القومية، تضمّ الإسرائيليين والفلسطينيين معاً وتمتدّ من نهر الأردن إلى البحر المتوسط.

ومع أنّ دولة إثنوقراطية يطغى عليها اليهود الإسرائيليون هي نتيجة الدولة الواحدة الأكثر ترجيحاً التي ستظهر على المدى القريب، إقصاء قرابة نصف السكّان من المشاركة في الحكومة سيؤدّي إلى صراع دائم ولن يتمّ أخذه بعين الاعتبار في هذا القسم.<sup>22</sup> وتظهر أشكالاً أخرى أكثر إقناعاً من كيانات الدولة المشتركة التي تلتزم بالمبادئ العالمية وقيم المساواة والإنصاف والشمولية والتي تتسم بالديمقراطية والتي تمثّل المواطنين كافة بغضّ النظر عن الانتماءات القومية والدينية والإثنية.<sup>23</sup> فحسب ما يقول البروفيسور الإسرائيلي أورين يفتاشيل، إطار عمل الدولة الواحدة لإسرائيل وفلسطين يمكن أن يكون "شاملاً ومتكاملاً وحتىّ أيقناً".<sup>24</sup>

ويأخذ إطار عمل الدولة الواحدة أكثر في الحسبان تاريخ الصراع وحقوق الفلسطينيين، ولا سيّما حقّ عودة اللاجئين، والروابط التي يكتنّها الشعبان لكامل منطقة إسرائيل وفلسطين.<sup>25</sup> وتعتمد بعض الحجج المؤيدة للدولة الواحدة أيضاً على "واقع الدولة الواحدة" القائم في الوقت الراهن، الذي يجعل الفصل والتقسيم شبه مستحيل.<sup>26</sup> ف عوضاً عن التحارب بلا هوادة لعكس هذا الأمر الواقع، يقبل مؤيدو حلّ الدولة الواحدة واقع الكيان السياسي الواحد ويسعون إلى تحويله إلى كيان ديمقراطي ومتساوٍ للجميع.<sup>27</sup>

ومع أنّ مقارنة الدولة الواحدة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بسيطةً وأخلاقيةً وجدّابةً، تشوبها فجوات عملية مهمة، ألا وهي أنّها لا تواجه بشكل مناسب القوى السياسية والقانونية والقسرية القائمة ضمن النظام الذي تسعى إلى تغييره،<sup>28</sup> بل يتمحور تركيزها على ضمان حقوق الفلسطينيين من دون تصوّر كيان سياسيّ عمليّ في مرحلة ما بعد الصراع.<sup>29</sup> فبادئ ذي بدء، ينبغي أن تنشأ دولة قومية عملية من وحدات أساسية ملائمة تجعل تأسيس قومية مدنية مشتركة أمراً ممكناً. بيد أنّ بعض مؤيدي الدولة الواحدة يغضون الطرف عن أنّ الفلسطينيين والإسرائيليين لا يتشاركون اللغة أو الثقافة ذاتها أو الدين أو السرد التاريخي ذاته، ويقلّلون في الوقت عينه من مركزية القومية الإثنية في الصراع القائم.<sup>30</sup>

وكذلك لا يقترح هؤلاء أيّ وسيلة لتخطّي هذه الاختلافات، إلا رجاها عبر المصالحة في ما بعد الصراع، وهذا أمر لا يكفي أبداً لتلبية مطالب عملية يمكنها بغير ذلك أن تستمرّ قروناً. فعبر اعتبار الديمقراطية دواءً شافياً، يتجاهل المناصرون مخاطر نظام الأغلبية الديمقراطي مع تأييد "افتراضات بطولية عن محاسن الاندماج المدني بموجب معادلة المساواة في المواطنة وخصخصة الاختلافات الثقافية، فضلاً عن افتراضات يصعب تصديقها، هذا إن لم تكن غير معقولة، حول مطواعة الهويّتين الجماعية والفردية".<sup>31</sup>

ومع أنّ فدرالية مزدوجة القومية تأخذ أكثر بعين الاعتبار التنوع القومي والإثني الديني، مع نماذج لتقاسم السلطة تستوعب الاختلافات، لا يزال مستوى الاندماج المطلوب في هذا الشكل بالذات عالياً جداً منذ البداية بشكل يعجز عن تخطّي التباينات الجليّة بين الجهتين أو انعدام الثقة العميق والعداوة اللذين تجذّرا على امتداد الصراع. ومع أنّ هذه العقبات ليست دائمة أو لا يمكن تخطّيها، ففي النهاية، يعيش آلاف الشعوب من الهويات المختلفة والناطقين بلغات مختلفة في 193 دولة قومية فقط في أرجاء العالم، من المهمّ عدم الاستخفاف بالتداعيات التي يمكن أن تخلّفها هذه الظروف على ترتيب سياسي ناشئ. هذا عدا ما إذا كان الإسرائيليون والفلسطينيون يرغبون فعلاً في خوض المسار المحفوف بالمخاطر الذي تشكّله المجتمعات المعقّدة والمستقطبة لدى كلّ من الشعبين.

وغالبا ما يُشير معارضو نموذج الدولة الواحدة إلى التطلّعات الفلسطينية لتقرير مصيرهم في دولة خاصّة بهم، فضلاً عن التعبير الوطني والمؤسّسات الوطنية. ومع أنّه لا ينبغي التغاضي عن ذلك، تطوّرت هذه التطلّعات مع مرور الوقت ويمكن أن تتّسم بالمرونة من جديد في حال عثر الفلسطينيون على أشكال ما بعد وطنية لضمان حقوقهم وطموحاتهم السياسية. بيد أنّ مطلب اليهود الإسرائيليّين المقابل الذي يقضي بإنشاء دولة خاصّة بهم ليس بالمرونة ذاتها على الأرجح.

وبالفعل، قدّم الصهاينة للعالم حجّةً حاسمة وجذّابة لضرورة تأسيس دولة يهودية كملاذ آمن من تيار معاداة السامية الذي يمارس الإبادة الجماعية. ومع أنّه لا يمكن تبرير منح اليهود حقّ تقرير المصير مباشرة على حساب الفلسطينيين وحقوقهم، ينبغي على مؤيّدَي الدولة الواحدة الاكتفاء بحسنات حقّ تقرير المصير اليهودي بمعزل عن قمع الفلسطينيين، حتّى لو اعتبرهما أحدهم مترابطين عملياً. وستبقى الحلول الشاملة التي لا تعالج مطالب الصهيونية القومية بشكل كافٍ على الأرجح موضوعاً لا يلقى تأييد معظم اليهود الإسرائيليّين وستواجه معارضة شديدة.<sup>32</sup>

ومع أنّ مؤيّدَي الدولة الواحدة لا يتجاهلون قوّة الدولة التي تتّسم بها إسرائيل أو الدعم الدولي الذي تحظى به، فهم يميلون إلى عدم النظر إلى هذه العوائق بجديّة كافية. فإسرائيل دولة قويّة للغاية، عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً. وتحظى الصهيونية بدعم كبير في إسرائيل ومن المجتمعات اليهودية في العالم، إلى جانب عدد من الجهات الفاعلة الأخرى.<sup>33</sup> ولأنّ خيار الدولة الواحدة سيجعل اليهود أقلّيّة انتخابية في نهاية المطاف، يتمّ تفسير هذا الخيار على أنّه استراتيجية لتدمير إسرائيل عوضاً عن إصلاحها لتصبح دولة ديمقراطية وعادلة وغير إثنوقومية.<sup>34</sup>

وتستقي إسرائيل الدعم أيضاً لوجودها من القانون الدولي وقرارات الأمم المتّحدة والاعتراف الذي تحظى به من أكثرية ساحقة من المجتمع الدولي. ومع أنّ هذا الدعم لا يشمل دولةً إسرائيلية يمكن وصفها بشكل مناسب بدولة أبارتهايد، لا تشكك أيّ دولة من الدول الـ164 التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في رغبتها في أن تكون دولة ذات أكثرية يهودية. فلماذا إذاً ستسمح دولة إسرائيل بأن يتمّ استبدالها بكيان سياسي جديد يغيّر هويّتها بالكامل ويحدّ بشكل كبير من قوّة نخبها المسيطرة ومن امتيازات مواطنيها؟<sup>35</sup>

ويتصوّر مؤيّدو الدولة الواحدة مستقبلاً يغدو فيه النظام القمعي في إسرائيل نظاماً لا يطيقه المجتمع الدولي لدرجة تدفعه إلى الضغط بما فيه الكفاية للقضاء عليه. في الواقع، لا أساس لصحّة الاعتقاد بأنّ أيّ قدر من الضغط سيكفي لحمل إسرائيل على التخلّي عن مشروع وطني عمره 120 سنة يعتبره الكثيرون على أنّه ضرورة وجودية. وبالتأكيد، في العالم عدّة أمثلة عن دولٍ قادرة على تحمّل ضغط خارجي شديد مع دعم شعبي داخلي أقلّ بكثير من الدعم في إسرائيل ومن دون وسائل مقارنة لتبرير العداء الخارجي داخلياً (بالطريقة التي تستطيع إسرائيل تبرير ذلك بمعاداة السامية). وهذا علاوة على الضرورة الأخلاقية المتضائلة لإحلال الليبرالية في المسرح العالمي، وهي مكوّن أساسي من استراتيجية مؤيّدَي الدولة الواحدة لإرغام إسرائيل على الانصياع. وبالفعل، تمكّنت الأنظمة في سوريا وإيران وكوبا وكوريا الشمالية من المقاومة أكثر مع قدر أدنى من عناصر الدعم.<sup>36</sup>

لكن حتّى لو كان هذا المستوى من الضغط ممكناً في مرحلة ما في المستقبل، سينبغي فرض حلّ الدولة الواحدة في نهاية المطاف على شعب يهودي حاقد وغير راغب بالإجمال، وهو شعب سيستمرّ على الأرجح بالسيطرة على مفاصل القوّة الاقتصادية والقهرية. وسيؤدّي ذلك على الأرجح إلى عدم استقرار طويل الأمد في دولة لا أساس لها للتلاحم القومي أو الهوية المدنية المشتركة سوى رابط متداخل بالأرض والحاجة إلى احترام الحقوق الفلسطينية والنفور الأخلاقي من الأبارتهايد.

سوف تستمرّ الحجج المؤيِّدة لحلّ الدولة الواحدة بكسب التجاوب مع تقويض إسرائيل لأيّ بديل طبعاً. لكنّ الطرفان سينلان نتائج أفضل من خلال إنشاء أساس للتعاون أولاً وإزالة التوتّرات وبناء هوية مدنية مشتركة. والمقاربة العقلانية هي مقاربة مدروسة تُحرّز الفلسطينيين من الاستبداد الإسرائيلي في البداية، عبر نزع الطابع الاستيطاني للعلاقة بينهما مع إنشاء ترتيب سياسي يرتكز على درجات التباعد وتشاطر السلطة والتعاون، ممّا يوئد الزخم لإدماج تقدّمي. ويمكن العثور على معادلة كهذه في نموذج الكونفدرالية.

## هل من حلّ ثالث؟

ليست الكونفدرالية مفهوماً جديداً بالكامل في ما يخصّ صناعة السلام في إسرائيل وفلسطين. ففي الواقع، كانت مكونات الكونفدرالية جزءاً لا يتجزأ من مفاهيم صناعة السلام منذ أيام الانتداب البريطاني. فيتمّ النظر إلى الكونفدرالية، بحكم مرونتها المتأصلة، على أنها صندوق عدّة عوضاً عن نموذج حوكمة تامّ، فتؤمّن آليات مفيدة لتذليل التحديات.<sup>37</sup>

وكانت خطة الأمم المتحدة للتقسيم بحدّ ذاتها في العام 1947 ترتيباً كونفدرالياً محدوداً، يرتكز على اتّحاد اقتصادي لدولتين لديهما "نظام جمارك مشترك وعملة مشتركة والمحافظة على نظام نقل واتصالات يغطّي كامل البلاد".<sup>38</sup> وكانت هذه الترتيبات الكونفدرالية منطقية آنذاك بسبب طبيعة المشكلة الكيانية: حركتان وطنيتان متعارضتان على أرض صغيرة ذات موارد محدودة وشعبين مبعثرين نسبياً. في هذا السياق، من شأن قيام اقتصادين وشبكتي نقل واتصالات منفصلين أن يكون فائضاً ومضراً وصعب التنفيذ. (يجدر لفت الانتباه إلى أنّ خطة الأمم المتحدة ضمّت أيضاً اقتراحاً لرأي الأقلية يقضي باعتماد ترتيب فدرالي).

تبقى الكونفدرالية جذابة اليوم بسبب استمرار هذه الديناميات ولأنّها تتسم بمرونة أكبر من التقسيم أو الدمج الكامل في معالجة التحديات المستعصية المتعلقة بالحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس والأمن والروابط المتداخلة بالأرض بحدّ ذاتها. والمهمّ أن الكونفدرالية تتنصل من مفهوم "الفصل" الذي تتضمّنه عملية أوسلو للسلام، لأنّ الفصل عملياً، يغياب السلام ومدفوعاً بالأحادية الإسرائيلية ومُحدداً بعلاقات القوى غير التماثلية، أدّى إلى نظام "منفصل وغير متكافئ"، يرتكز على إخضاع الفلسطينيين للمادي وغير المحدود.<sup>39</sup>

في المقابل، ترتكز الكونفدرالية على مبادئ السيادة والمساواة والتكافؤ والشراكة المشتركة، مع السماح بما يكفي من الفصل لكلّ مجتمع للتحلّي بتعبير وطني حقيقي في دولة خاصّة به. وسيطلب الأمر أن يتعاون الإسرائيليون والفلسطينيون معاً في مجالات أساسية وأن تسمح كلّ جهة للأخرى بالتنقل والعيش بحريّة، وهذا سيكون صعباً بلا شكّ. بيد أنّ التاريخ قد برهن على أنّ الإسرائيليين والفلسطينيين قادرين على التعاون بالفعل.

ومع أنّ التعاون لم يرقّ يوماً إلى المستوى اللازم لجعل الكونفدرالية أمراً عملياً وتمّ تحديده تبعاً لهيكليات القوة غير التماثلية، فهو ليس ممكناً فحسب بل ضرورياً أيضاً لكي يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون معاً بسلام. وفي أدنى الدرجات، تطرح الكونفدرالية طرقيّاً جديدة للتفكير في المشاكل القديمة، وهذا أمر ذو أهميّة للتفكير الراهن والمستقبلي في السلام في إسرائيل وفلسطين.

## الحجة لإقامة كونفدرالية في إسرائيل وفلسطين

تعرف هذه الورقة الكونفدرالية كاتحاد أو تحالف بين دولتين سياديتين أو أكثر تتفق من خلال معاهدة أو ميثاق بأن تُنيط سلطة مركزية ببعض الصلاحيات لغايات مشتركة محددة. ويبقى الجزء الأكبر من السيادة والاستقلالية السياسية لدى الدول التأسيسية، التي تحافظ على مجموعاتها الشاملة الخاصة من مؤسسات الحكم.<sup>40</sup> وضمن ترتيب محدود لتشاطر السلطة، تتخلى كل دولة عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات مشتركة تمارس سلطتها على صلاحيات محددة، وقد تشمل الشؤون الخارجية والدفاع المشترك وإدارة الأحواض المائية وتوزيعها والتنظيمات البيئية والتجارة والسياحة والنقل والمجال الجوي والحقوق الكهرومغناطيسية.<sup>41</sup> وقد يطال التعاون المؤسسي سلطتين تشريعية وتنفيذية مشتركة حتى، لكن ميزان السلطة السيادية يبقى لصالح الدول الفردية.

وأهم مزايا الكونفدرالية هي مرونتها وقابلية تكيفها مع السياق، ولا سيما في الأماكن الشديدة الانقسام، وقدرتها على استيعاب نطاق واسع من الترتيبات السياسية. ولا ترتبط الكيانات السياسية التأسيسية إلا بالقدر الذي تراه لازماً وتبقى منفصلة في خلاف ذلك.<sup>42</sup> ويستطيع المواطنون المحافظة على هويتهم الجماعية وحققهم في تقرير المصير الجماعي ورموزهم ومناهجهم التعليمية ومؤسساتهم الثقافية وغيرها من عناصر التعبير الوطني.

وفي وسع الحلول التكاملية على غرار الكونفدرالية تفادي الصراع النابع من تطبيق مفاهيم سيادة ذات طبيعة وستفالية صارمة على مساحات متنازعة وغير متجانسة،<sup>43</sup> إذ تفترض هذه المفاهيم أن الأمم "متجانسة ومفصولة مادياً ومنقسمة حيزياً". في المقابل، تعتبر الحلول التكاملية السيادة محدودة ومشاركة وليست مطلقة لا تتجزأ. لهذا تتماشى أكثر مع المفاهيم الحديثة لسيادة الدولة في عالم معولم، وهذه المفاهيم مقيّدة بحقوق الدول الأخرى وبصلاحيات ومعاهدات مؤسساتية ومعايير وقوانين وتنظيمات تجارية وبيئية متعدّدة وغيرها من مكونات النزعة الدولية.<sup>44</sup>

وبإمكان الكونفدرالية المساعدة على تهدئة الصراعات وحلّها عبر الحدّ من المشاكل الصفرية الناتجة مع استيعاب حقوق مختلف المجموعات ومطالبها من خلال "تصاميم مؤسسية معقدة ومتعدّدة الطبقات ومتداخلة تتم ممارسة السيادة ضمنها بشكل مشترك وجزي".<sup>45</sup> مثلاً، يمكن اعتبار ترسيم الحدود مسألة صفرية النتيجة لأنّ رسم حدود يولد جهة فائزة وأخرى خاسرة، لكنّ من شأن ترتيب كونفدراليّ التعويض عن الخسارة في الأراضي عبر منح حقوق تتخطى الحدود المرسمة.<sup>46</sup> وبالفعل، فإنّ الحدود المفتوحة أو المرنة ميزة أساسية من مزايا الكونفدراليات وتقدّم عدداً من المزايا، من بينها حرية التنقل وقدرة العيش والعمل في دول أخرى وقدرة الوصول إلى مواقع ذات أهميّة وطنية أو دينية، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية.

بالتالي، بإمكان الكونفدرالية التخفيف من أعباء التقسيم مع تقديم مسارٍ للمزيد من التكامل في الوقت عينه من خلال آليات تعاون وتفاعل بين الناس. وفي بعض النماذج الكونفدرالية، يحظى أيضاً المواطنون بحقّ التصويت في الانتخابات البلدية في دولة سكنهم. فيسمح الاتحاد الشمالي لجوزات السفر (NPU) مثلاً للمواطنين من أيّ دولة منتمية إلى هذا الاتحاد بالسكن والعمل في أيّ دولة أخرى، مع منح المواطنين أيضاً حقّ التصويت في الانتخابات البلدية بحسب ما تنظّمها التشريعات المحليّة.<sup>47</sup>

والأمثلة المعاصرة للكونفدرالية محدودة، ويُعزى ذلك إلى أنّ هذا النظام متكيف ودينامي للغاية في الوقت عينه، وغالباً ما يتكامل أو ينفصل مع مرور الوقت.<sup>48</sup> ولعلّ الكونفدرالية الأشهر والأجح اليوم هي الاتحاد الأوروبي الذي يجمع 27 دولة في ظلّ نظام سياسي فريد. وتعتبر كندا نفسها كونفدرالية لكن يمكن تعريفها بشكل أفضل في مصطلحات العلوم السياسية المعاصرة على أنّها فدرالية. أما سويسرا وبلجيكا والبنسنة والهرسك فهي حكومات هجينة تشبه الكونفدرالية في بعض الطرق لكنّها لا تتماشى مع شكل محدّد منها.

ويُبرّر الحلّ الكونفدرالي لإسرائيل وفلسطين بثلاثة مفاهيم أساسية:

1. لكلا الشعبين الحقّ في تقرير مصيره الوطني الذي يمكن تحقيقه من خلال إنشاء الدولة.
  2. الجهتان متداخلتان جدّاً ومعتمدتان الواحدة على الأخرى لدرجة لا يمكن فصلهما بدقّة وجعلهما دولتين منفصلتين متجانستين إثنياً.<sup>49</sup> وستتطلب الخضوع لعملية مجانسة أساليب غير أخلاقية وتدميرية للغاية، مثل نقل السكّان القسري، التي يفوق سلبياً قيمة التقسيم المفترضة.<sup>50</sup>
  3. لكلا الشعبين حاجات وتطلّعات وحقوق مرتبطة بكامل منطقة إسرائيل وفلسطين. ومن شأن نموذج يطبّق بنجاح مفاهيم السيادة المشتركة أن يخفّف من التحديات الصفرية النتيجة التي تتبع من المطالب المتنافسة. ويروّج عدد من المبادرات المهمة الكونفدرالية كنموذج لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من بينها مشروع "دولتين في حيّز واحد" من مركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات (IPCRI)، إلى جانب مبادرة "دولتان، وطن واحد".<sup>51</sup>
- لا يهدف هذا القسم إلى تقديم تفاصيل عن اقتراح ملموس للكونفدرالية، بل لتفسير المنطق خلف الكونفدرالية والمنفعة التي تقدّمها لتخطّي العوائق العنيدة أمام تحقيق السلام، فضلاً عن قدرتها على تقديم إطار عمل أكثر استدامة لهذين الشعبين للعيش معاً في الأرض نفسها. ولا تقدّم الكونفدرالية حلاً مثالية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكنّها تستجيب لحاجات الإسرائيليين وتطلّعاتهم أكثر من التقسيم الحازم أو من قيام دولة ديمقراطية واحدة لأنّها تعتمد عناصر من الحلّين مع تفادي مخاطرها.

بشكل أساسي، يسهّل النموذج الكونفدرالي حقّ تقرير المصير الوطني لشعبين أو أكثر في دول خاصّة بها، فيسمح بالتعبير عن هوياتها الوطنية وثقافتها الفريدة وتطويرها. وهو "يحفظ وحدة الأراضي للمساحة الوطنية حتّى مع تفكيك السيادة عليها"، إذ يفرض على الدول المنخرطة تشارك السيادة في بعض المجالات ومنح حقوق معيّنة لمواطني الدول الأخرى.<sup>52</sup>

نتيجة لهذه التسويات، للكونفدرالية القدرة على الحدّ من المنافسات الصفرية النتيجة التي عرقلت في السابق الحلّ الذي تمّ التفاوض عليه بشأن الوضع النهائي لإسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك مسائل مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس والأمن. مثلاً، قد يكون الإسرائيليون أكثر استعداداً للتخلّي عن أراضٍ للفلسطينيين إذا عرفوا أنّهم سيحتفظون بحقّ مضمون للوصول إليها، بما في ذلك حقّ العيش والعمل والعبادة. وهذه الضمانة مكفولة أكثر لأنّها مرتبطة بإطار عمل كونفدرالي مشترك عوضاً عن موافقة الدولة المجاورة التي ليست مضمونة بالقدر ذاته.

والمبدأ الأساسي الذي تستند إليه الكونفدرالية هي التبادل الذي بموجبه تكون أيّ حقوق وامتيازات جماعية ممنوحة لجهة ممنوحة أيضاً للجهة الأخرى. فالكونفدرالية تجعل إسرائيل وفلسطين معاً صاحبتيّ مصلحة في نجاحهما المتبادل. وتسمح للدولتين كليهما بتأدية دورٍ في الحرص على أن تكون الأقليات وحقوقها محمية بشكل ملائم. وعلى عكس بعض الاقتراحات التي تدعو للفلسطينيين إلى الحصول على أقلّ من دولة، أو "دولة ناقص"، يمكن اعتبار الكونفدرالية إطار عمل "دولة زائد"، تتخطّى فيه سيادة كلّ دولة وحقوق مواطنيها حدود هذه الدولة.<sup>53</sup>

## الحكومة والعلاقات الخارجية

تتصوّر الكونفدرالية لإسرائيل وفلسطين دولتين سياديتين قائمتين ضمن حدود معترف بها، على الأرجح تبعاً لخطوط الهدنة للعام 1949.<sup>54</sup> وتدير كل دولة شؤونها الداخلية الخاصة بها، بما في ذلك الشؤون القانونية وسياسات التعليم والرعاية الصحيّة والضمان الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية والرياضة وضبط الأمن والضرائب، إلى جانب المحافظة على رموزها الوطنية ومؤسساتها الاجتماعية الثقافية والدينية الخاصة بها. وتحظى الجهتان بمجموعة شاملة نوعاً ما من المؤسسات المحليّة، من بينها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. ويتمّ التنازل عن سلطات محدودة لمؤسسات مشتركة لها الصلاحية بإدارة شؤون مُتفق عليها لمنفعة الجهتين المتبادلة. ويمكن أن تشمل هذه الشؤون التجارة والسياسة النقدية والبنية التحتية الوطنية والتنظيمات البيئية والمحافظة على البيئة والأمن وجمارك الحدود والدفاع المتبادل وإدارة الأحواض المائية وتوزيع المياه وتوزيع الطاقة والمجال الجوّي والمياه الإقليمية والطيف الكهرومغناطيسي.

وإن قرّرت الدولتان إنشاء مؤسسات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية مشتركة (بما في ذلك هيئات لحقوق الإنسان) فيكون ذلك مسألة يتمّ التفاوض عليها، وربما مسألة وقت. وليست مؤسسات السيادة المشتركة المتبنية هذه ضرورية في البداية، مع أنّها تمثّل التعبير الأكبر عن الكونفدرالية. بيد أنّه ينبغي التحلّي بقدرات مؤسساتية كافية للحرص على حرّية التنقّل بين الدولتين، بالإضافة إلى الردّ على الخلافات السياسية والعنف بين المجتمعات التي لا مفرّ منها باليات فعّالة لحلّ النزاعات.

وتكون العلاقات الخارجية من صلاحيات الدولة الفردية بالإجمال، بما في ذلك العضوية في المعاهدات والمؤسسات الدولية. لكن كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، قد يعود بالنفع على الكونفدرالية أن تتحدّث بصوت موحد حول بعض المواضيع، ولا سيّما مسائل التجارة والطاقة والبيئة. وفيما تبرز بعض الحالات التي يكون فيها من الأفضل أن تُمثّل إسرائيل وفلسطين ككونفدرالية، قد تدعو الحاجة أيضاً إلى أشكال أخرى من التمثيل المزدوج. مثلاً، باستطاعة فلسطين المحافظة على عضويتها في جامعة الدول العربية، لكن في وسع إسرائيل الانضمام إلى البرازيل وأريتريا والهند وفنزويلا كعضو مراقب غير عربي.

أما شكل الكونفدرالية الدقيق فهذا أمر يناقشه الفريقان لكنّه يكون منصوباً في دستور كونفدرالي يحدّد بوضوح طبيعة هذا الاتحاد وكيفية عمله. ويمكن أيضاً تحديد حقّ نقض تكون صلاحياته واضحة ومحدودة من أجل حماية كلّ دولة من أيّ انتهاك غير مرغوب ترتكبه الدولة الأخرى.<sup>55</sup> وبغضّ النظر عن الشروط أو الأحكام الدقيقة، ينبغي الخضوع لمبادئ المساواة في الحقوق والتكافؤ والتبادل.

علاوة على ذلك، ينبغي إنشاء دولة فلسطينية ضمن أرض كبيرة ومتلاصقة يمكنها استيعاب بشكل معقول شعبها الحالي والمستقبلي، فضلاً عن تأمين فرص اقتصادية حتى المستقبل البعيد. ولا يمكن أن تغدو الكونفدرالية إذناً لدولة إسرائيلية طاغية لاحتجاز ملايين الفلسطينيين في جيوب مقطوعة غير متلاصقة ليست دولة سوى بالاسم، مثلما قد يحصل في حال تمّ تطبيق الكونفدرالية في ظلّ الظروف الراهنة.

في استطلاع رأي مشترك أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومركز تامي ستاينميتز لبحوث السلام في جامعة تل أبيب في يونيو 2018، أعرب قرابة ثلث اليهود الإسرائيليين (30 في المئة) والفلسطينيين (31 في المئة) عن دعمهم لكونفدرالية تتألف من دولتين: (1) يكون فيها بإمكان المواطنين من كلّ دولة العيش كمقيمين دائمين في الدولة الأخرى (2) تتعاون إسرائيل وفلسطين في مجاليّ الأمن والاقتصاد (3) تبقى القدس العاصمة الموحّدة للدولتين كليهما. علاوة على ذلك، دعم 68 في المئة من مواطني إسرائيل الفلسطينيين الفكرة.<sup>56</sup> وتبعاً لاستطلاع أجرته داليا شايندلين في العام 2014 بالنيابة عن مجلة +972 ومركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات، دعم 56 في المئة من الإسرائيليين اتفاقية كونفدرالية مفصّلة، من بينهم 51 في المئة من اليهود الإسرائيليين.<sup>57</sup>

## الجنسية والحدود

في كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية، بإمكان مبدئين أساسيين الحرص على أنه، بغض النظر عن محدودية التكامل الحكومي، سوف تُلبى الحاجات والتطلّعات الأساسية: حدود مفتوحة أو مرنة وتطبيق "حالة الإقامة بصفة دائمة". ففيما ينبغي على كلّ دولة المحافظة على سيادتها العليا على أراضيها وحدودها، ينبغي على الدولتين كليهما الاتفاق على السماح بحريّة التنقّل بينهما، ممّا يسمح ببقاء منطقة إسرائيل وفلسطين مصانّة كوحدة جغرافية واحدة. وهذا الشكل أكثر استجابة للارتباطات التي تشعر بها الجهتان كلتاهما ولا يُعتبر أنّه تخلّ عن السيطرة الرسمية على الأراضي مع خسارة صفرية النتيجة. وفي وسع الإسرائيليين المحافظة على علاقاتهم بيهودا والسامرة (اسم الضفة الغربية في الكتاب المقدّس)، فيما يستطيع الفلسطينيون إعادة التواصل مع تراثهم التاريخي في المدن الساحلية والسهول، أي الخليل والنقب والقدس، التي طُردوا منها في العام 1948 والسنوات التي تلت.

ويتم تعزيز هذا المبدأ من خلال نظام الإقامة الدائمة، الذي يسمح لمواطني الدولتين بالعيش والدراسة والعمل في أيّ من الدولتين من دون الحاجة إلى جنسية أو تصاريح خاصة.<sup>58</sup> وبشكل أساسي، يتم فصل الحقوق السياسية وحقّ التصويت عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسكنية وحقوق الملكية.<sup>59</sup> ويعطي هذا الأمر لغير المواطنين حقوق الإقامة بصفة دائمة من دون التأثير في التوازنات الديمغرافية والسياسية الحساسة، ممّا يخفّف من أحد المخاوف الإسرائيلية الأساسية. ومع مرور الوقت، بإمكان الدولتين اختيار منح المقيمين بصفة دائمة حقوق التصويت المحلي، ربّما كجزء من عملية لامركزية تُمكن المجتمعات المحليّة.

وعند تأسيس دولة فلسطينية، ينال كلّ القاطنين في الأراضي المحتلّة الذين لم يكونوا أصلاً مواطنين إسرائيليين جنسية فلسطينية. ويبقى اليهود الإسرائيليون مواطنين إسرائيليين بغضّ النظر عن مكان سكنهم. ويحظى المواطنون العرب الفلسطينيون الساكنون في الوقت الحالي في إسرائيل بخيار بين الجنسيّتين، وهذا خيار لم يكن متاحاً لهم من قبل. فإن قرّروا البقاء مواطنين إسرائيليين يخضعون للموجبات ذاتها التي يخضع لها المواطنون الإسرائيليون، بما في ذلك الخدمة العسكرية، مثلما يجري مع مجتمع الدرّوز العرب منذ عقود.<sup>60</sup> وينالون أيضاً الحقوق التي تحظى بها أقلّيّة وطنية ومساواة مدنية كاملة والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والأراضي. وإن قرّروا نيل الجنسية الفلسطينية، يبقون في منازلهم كمقيمين بصفة دائمة في إسرائيل مع حقوق التصويت الوطنية في دولة فلسطين.<sup>61</sup> وفي حال تمّ حلّ الكونفدرالية، يمكن التوصل إلى قانون خاصّ لإعادتهم إلى جنسيّتهم الأصليّة.

ومع أنّ الإقامة بصفة دائمة مفهومٌ معقّد يتطلّب وضع تحليل قانوني شامل وتطبيقه، في العالم سوابقٌ لافتة وناجحة، من بينها نظام الشنغن في الاتّحاد الأوروبي والاتّحاد الشمالي لجوازات السفر في اسكندينايا ومعاهدة بيلاروس وروسيا حول المساواة في الحقوق بين المواطنين واتفاقية منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتّحدة وإيرلندا. وحافظت كلّ هذه الاتفاقيات على السلام وزادت الفرص الاقتصادية للجهات المنخرطة فيها.<sup>62</sup>

وتوسّع حريّة التنقّل والسيادة والحدود المفتوحة أو النافذة بشكل كبير النشاط الاقتصادي للجهتين، ولا سيّما للفلسطينيين، المخنوقين جرّاء عقود من الاحتلال القمعي والسياسات الاستغلالية المبنية على "القضاء على التنمية".<sup>63</sup> وتصبح إسرائيل وفلسطين مقيّدتين بترتيب اقتصادي شبيه بترتيب الاتّحاد الأوروبي وبالترتيب الذي تصوّره أي اقتراح سلام حتّى اليوم.<sup>64</sup>

ولا تسمح الحدود النافذة والإقامة بصفة دائمة بنشاط اقتصادي أكبر فحسب، بل يسهّلان أيضاً التفاعل المتكرّر بين الناس. ومع أنّ ذلك يمكن أن يفضي إلى احتكاكات، يجدر الذكر أنّ الإسرائيليين والفلسطينيين تفاعلوا في أوجه الحياة كافة طوال عقود من دون صراع متأصل. وفي بعض النواحي من البلاد، يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون معاً في الشركات نفسها ويتبصّعون في المتاجر نفسها ويأكلون في المطاعم نفسها ويدرسون في الجامعات نفسها ويستعملون

المستشفيات نفسها ويمشون في الشوارع نفسها كل يوم. وواحد من أصل خمسة مواطنين إسرائيليين هو من أصل فلسطيني وداخل إسرائيل عدّة مدن ممزوجة، فضلاً عن القدس، لا بل حتّى أنّ الفلسطينيين والإسرائيليين يتزاوجون. وسيساعد تسهيل المزيد من التفاعل على عكس منحى الانفصال الذي طغى منذ اتفاقية أوسلو، ممّا أفضى إلى بروز أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لا يفهم أحدهم الآخر على المستوى الإنساني أو الشخصي.<sup>65</sup>

أخيراً، ينبغي الإقرار أنّ الحدود الداخلية ظاهرة حديثة نسبياً. فحتّى العام 1948 وبعد العام 1967، لم تكن بين البحر المتوسط ونهر الأردن حدوداً صلبة بل حدود إدارية ليس إلا.<sup>66</sup> وكان بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل قدرة تنقل حرة نسبياً حتّى أوائل التسعينيات. وحتّى اليوم، لا تعتبر أيّ جهة من الجهتين أنّ في بلدها أيّ حدود داخلية، بل ينظرون إليها على أنّها منطقة إسرائيل وفلسطين كاملة. مع ذلك، فيما يحظى الإسرائيليون بقدرة وصول حرة نسبياً إلى الضفة الغربية، يتمّ تسهيل ذلك عبر القمع العنيف للفلسطينيين. ويواجه الفلسطينيون أيضاً نظاماً معقداً من نقاط التفتيش والحواجز والعوائق الأمنية ضمن أرضهم. وينبغي أن ينتهي هذا الأمر.

## الديمغرافيات: اللاجئون والمستوطنون

لتطبيق وضع الإقامة الدائمة أيضاً الإمكانية لحلّ اثنتين من المسائل الديمغرافية الأصبغ في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: مسألة اللاجئين والمستوطنين. فمنذ العام 1948، عرقلت إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم ومنازلهم، على الرغم من حقّ مكرّس قانوناً بالعودة وقبول إسرائيل بهذا الحقّ في قرار الأمم المتحدة رقم 194.<sup>67</sup> بالتالي، تكمن مسألة اللاجئين في قلب الصراع.

ولا يشكّل الحرمان من العودة إجحافاً تاريخياً وقانونياً فادحاً فحسب، بل يشكّل اللاجئين أكثرية الفلسطينيين في العالم وكانوا في قلب حركة التحرير الوطنية منذ إعادة تأسيسها بعد الحرب في الخمسينيات.<sup>68</sup> وفيما لم يتمّ البحث في نكبة اللاجئين في خلال عملية أوسلو، مع استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمساومة في سياق حلّ الدولتين، لم يتخلّ الممثلون الفلسطينيون يوماً عن حقّ العودة بالمبدأ، الذي يُعتبر حقاً مقدّساً، وليس من الواضح أيضاً إن كان لهم التفويض اللازم للقيام بذلك.<sup>69</sup> والمهمّ في الموضوع أيضاً أنّ اللاجئين يضمّون أكثرية السكّان في غزة، فضلاً عن أقسام كبيرة من السكّان في الضفة الغربية ومن المواطنين الفلسطينيين المشرّدين داخلياً في إسرائيل الذين تصنّفهم حكومتهم بأنهم "غائبون حاضرون".<sup>70</sup>

لكن من وجهة نظر إسرائيل، تشكّل عودة اللاجئين تهديداً مباشراً لمحافظةها على أكثريتها وطابعها اليهودي. ومن وجهة نظر ديمغرافية بحثية، هذا كلام صائب. فإن عاد اللاجئون الفلسطينيون بأعداد كبيرة في سياق التقسيم وطالبوا بالجنسية الإسرائيلية، سيفوق عددهم عدد الإسرائيليين اليهود ويقلبون كفة الميزان السياسي والديمغرافي في إسرائيل، مما يلغي علة وجود الدولة. بالتالي، اعتمدت إسرائيل موقفاً رافضاً أساساً حول كلّ ما له صلة باللاجئين، من نشأتهم إلى مطالبهم بالتعويض.<sup>71</sup>

كان هذان الموقفان المتناقضان أساسيين في عرقلة حلّ الصراع: لن تتخلّى إسرائيل طوعاً عن أكثريتها اليهودية ولن يتخلّى اللاجئون الفلسطينيون عن حقّهم غير القابل للتصرف بالعودة إلى ديارهم. ومع أنّه من الناحية القانونية حجة اللاجئين أقوى (نظراً إلى أنّ القرارات والمعايير والقوانين الدولية لا تعنيها ديمغرافية إسرائيل بقدر ما تعنيها حقوق المدنيين النازحين بسبب الحرب)، ما زال ميزان القوّة يميل لصالح إسرائيل بشدّة، وتبيّن أنّه من المستحيل إرغامها على الامتثال للعرف الدولي على مدى العقود السبعة الماضية.<sup>72</sup> وأفضى ذلك إلى حالة جمود دائم، والخاسر الأكبر فيه هو اللاجئون.

وقد فشلت المحاولات السابقة لحلّ الصراع باللجوء إلى نموذج الدولتين التقليدي في جبر مطالب اللاجئين بشكل مناسب، فقدّمت تعويضاً رمزياً في أفضل الحالات ولم تعر الأمر اهتماماً في أسوأها.<sup>73</sup> ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى أنّ التقسيم الكلاسيكي يؤكّد على الطبيعة الديمغرافية للدول من منظور غير تاريخي، مما يجعل طلب اللاجئين يبدو غير معقول إذا كان

للفلسطينيين دولتهم الخاصة. يشكّل اللاجئون، بالنسبة للإسرائيليين، قضية وطنية ذات حلّ وطني، أمّا بالنسبة للاجئين، فإن وضعهم قضية محلية وحقّهم هو العودة إلى منازلهم وأراضيهم ومدنهم، وليس إلى دولة قومية مجرّدة.<sup>74</sup> (وينطبق الأمر أيضاً على مواطني إسرائيل الفلسطينيين، الذين يحملون هويات وطنية لكنهم متجذرون بشدّة أيضاً في مواقع محدّدة ويرفضون الانتقال في أيّ ظرف من الظروف). باختصار، التقسيم وحده عاجز عن حلّ هذا المأزق.

بيد أنّ النموذج الكونفدرالي قادرٌ على أن يتحلّى باستجابة أعلى بكثير لحقوق اللاجئين، مع التخفيف من المخاوف الوجودية الإسرائيلية. فباستعمال نظام الإقامة الدائمة، ينال اللاجئون الفلسطينيون جنسية فلسطينية وخياراً بأن يصبحوا سكاناً في فلسطين أو إسرائيل أو بأن يتلقّوا تعويضاً ويستقروا في مكان آخر.<sup>75</sup> وبإمكان الدول الإقليمية التي تأوي لاجئين فلسطينيين، مثل لبنان وسوريا والعراق، المشاركة أيضاً في إطار العمل هذا عبر عرض الإقامة بصفة دائمة على اللاجئين لديها. وسيتمكّن اللاجئون الذين يختارون ممارسة حقّهم بالعودة إلى إسرائيل من إعادة تأسيس أنفسهم كمقيمين لهم حقوق اجتماعية واقتصادية وحقوق ملكية، فضلاً عن حقوق التصويت داخل فلسطين، من دون تغيير التوازن السياسي في إسرائيل.

ويتمّ تأسيس آلية وصندوق لتسهيل عملية عودة اللاجئين وتعويضهم. ونظراً إلى التعقيد الشديد الذي تتسم به هذه المسألة بعد خمود دام أكثر من سبعين عاماً، ينبغي تطبيق العودة على مراحل. فقد دمّرت إسرائيل أكثر من 400 بلدة فلسطينية في خلال حرب العام 1948 وبعدها.<sup>76</sup> ومعظم منازل اللاجئين وقراهم إما لم تعد موجودة أم احتلتها آخرون، وفي بعض الحالات استمرّ هذا الاحتلال لأجيال. بيد أنّ الدراسات تشير إلى أنّ أكثر من 80 في المئة من الأرض التي كانت فيها هذه القرى خالية، مما يتيح الفرصة لإعادة بناء المجتمعات.<sup>77</sup> سيتطلّب هذا الأمر الوقت والموارد والصبر، لكن ينبغي أن يحظى اللاجئون بالخيار من أجل الوصول بهذا الموضوع الأليم إلى خواتيمه.

يجدر الذكر أنّ إسرائيل تسهّل هجرة اليهود من أرجاء العالم بأسره بناء على حقّ العودة بعد قرابة ألفي سنة في المنفى. علاوة على ذلك، سعى اليهود الذين فرّوا من أوروبا في خلال المحرقة اليهودية إلى نيل عدالة تصالحية بشكل تعويضات وإعادة ممتلكات وجنسيات في الدول التي غادروها أو غادرها أقرباؤهم. فبين العامين 2000 و2015 مثلاً، نال أكثر من 33 ألف إسرائيلي الجنسية الألمانية بناء على قانون يمنح التعويض عن الاضطهاد.<sup>78</sup> وفي العام 2015، صادقت إسبانيا على قرار يسمح بمنح الجنسية ليهود السفارديم الذين تعرّض أسلافهم للاضطهاد والطردي في القرن الخامس عشر.<sup>79</sup> على غرار هؤلاء الأشخاص، ينبغي على اللاجئين الفلسطينيين وأخلافهم أن يحظوا على الأقلّ بفرصة العودة إلى ديارهم.

بين يناير ومارس 2003، أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية استطلاع رأي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزّة ولبنان والأردن، وهي المناطق التي تضمّ الأكثرية العظمى من هؤلاء اللاجئين. بالإجمال، لم يعرب سوى 10 في المئة من اللاجئين عن رغبة في العودة إلى إسرائيل ونيل الجنسية الإسرائيلية، وقال 31 في المئة إنهم سيقبضون ضمن حدود الدولة الفلسطينية ويتلقّون تعويضاً عن خسائرهم، وقال 23 في المئة إنهم سيعودون إلى مناطق محدّدة في إسرائيل وبنالون الجنسية الفلسطينية (علماً أنّ السؤال شرح أنّ هذه المناطق المعيّنة سيتمّ تبادلها في النهاية في تبادل للأراضي)، وقال 17 في المئة إنهم سيأخذون تعويضاً عادلاً وبقون في بلدتهم المضيف، وقال 2 في المئة إنهم سيتلقّون تعويضاً ويهاجرون إلى دولة ثالثة، وقال 18 في المئة إنّه سيرفضون كلّ الخيارات أو إنّه لا رأي لهم في الموضوع.<sup>80</sup>

ويمكن استعمال نظام الإقامة بصفة دائمة لمعالجة التحدي المتمحور حول ما ينبغي فعله بالإسرائيليين القاطنين بشكل غير شرعي في أكثر من مئتي مستوطنة متناثرة في أرجاء الضفة الغربية غير القدس الشرقية وبلغ عددهم 400 ألف.<sup>81</sup> وتبعاً لمعادلة الدولتين الكلاسيكية، سينبغي نقل قسم كبير من المستوطنين من الضفة الغربية عبر الحدود

للسكن في إسرائيل. وفي المفاوضات السابقة، كان المسؤولون الفلسطينيون مستعدون للتفكير في إمكانية بقاء قسم من المستوطنين في مكانهم وتتم إعادة رسم الحدود من خلال تبادل للأراضي لاستيعاب المجمعات الاستيطانية المهمة التابعة لإسرائيل، علماً أنه لم يكن واضحاً يوماً أي مستوطنات تدرج ضمن خانة "المجمّع"<sup>82</sup>.

وشاب هذا الحل عدد من المشاكل المادية والسياسية والقانونية. أولاً، تقع بعض أهم المستوطنات الإسرائيلية في قلب الضفة الغربية وهي تجزئ عمداً الأراضي من أجل الحؤول دون تأسيس دولة فلسطينية قابلة للاستمرار.<sup>83</sup> ثانياً، على مدى العقود القليلة الماضية، زادت القوة السياسية لحركة المستوطنين بشكل كبير، مما يجعل من المستحيل تقريباً لقيادة إسرائيلية منتخبة ديمقراطياً اتخاذ خطوات لنزع المستوطنين والبقاء في السلطة.<sup>84</sup> وبالفعل، أصبحت حركة المستوطنين المناصر الرئيسي لبسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية من خلال الضم. ومع أن ليس كل المستوطنين مندفعين إيديولوجياً، يعتقد قسم كبير من القوميين المتدينين أن واجبه هو استيطان "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية).<sup>85</sup> ثالثاً، تشكل المستوطنات انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، الذي يحظر نقل المستوطنين من المتروبول إلى الأراضي المحتلة. بالتالي، يشكل القبول بالمستوطنات، حتى عبر تبادل الأراضي بالتفاوض، نوعاً من التبرئة ويشجع دولاً أخرى على الشروع بهذه الممارسة غير الشرعية ذاتها.<sup>86</sup>

ويتمحور هدف حل المشاكل في الكونفدرالية حول التخفيف من هذه المسائل قدر الإمكان، ولا سيما في الأزمة السياسية التي يشكّلها نزع المستوطنين ونقل مكان سكنهم.<sup>87</sup> في هذا السياق، تساعد الإقامة الدائمة على تحييد هذه الأزمة عبر السماح للمستوطنين بالبقاء في مكانهم في حال التوصل إلى اتفاقية سلام، مع الاحتفاظ بالجنسية الإسرائيلية. ومع أن انتقال السيادة على الضفة الغربية إلى فلسطين سيدفع المستوطنين على الأرجح إلى الانتقال طوعاً إلى إسرائيل، قد يجد بعضهم خيار البقاء كمقيمين في دولة فلسطين جذاباً، لأنه سيسمح لهم بالبقاء مرتبطين جسدياً بأرض يهودا والسامرة ويمتلكاتهم والتمتع بحرية المعتقد.<sup>88</sup> وبإمكان المستوطنين التحلي بهذه الحقوق شرط التخلي عن سلاحهم والقبول بالسيادة الفلسطينية.<sup>89</sup> ويمكن وضع آلية لمنح الفلسطينيين تعويضاً عن الأراضي التي تم استملاكها، ولا سيما الممتلكات الخاصة، فيما يمكن التفاوض على مسائل ملكية الأراضي الأخرى. ولأن المستوطنات ستصبح بلديات لدولة فلسطين، لا تتم الموافقة على الانتهاك الذي ارتكبته المستوطنات تبعاً للقانون الدولي، لكن العائق الكامن أمام حل الصراع سيتضاءل. ولن تعود المستوطنات مجتمعات يهودية حصراً، وستكون البنية التحتية متاحة للاستعمال العام. لكن على عكس ترتيب الدولتين الذي فيه تتحرك الحدود بكل بساطة، لا يعود المستوطنون ملزمين بأن يصبحوا مواطنين فلسطينيين، بل يحافظون على جنسيتهم الإسرائيلية مع حقوق إقامة في فلسطين مساوية للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل.

ومن إحدى المشاكل في اقتراحات الكونفدرالية الأخرى الميل لطرح مساواة خاطئة بين اللاجئ والمستوطنين، ولا سيما من ناحية حل هاتين المسألتين على أساس التكافؤ العددي، أي عدد اللاجئ الذين يمكنهم العودة إلى إسرائيل يساوي عدد المستوطنين الذين يقفون في فلسطين.<sup>90</sup> لكن ينبغي تفادي هذا الأمر. فمع أن فكرة التماثل جذابة لأنها تعطي الانطباع بالعدالة، هي في الواقع شديدة الإشكالية. فالتعاطي مع المستوطنات على أنها شرعية ليس إهانة للفلسطينيين فحسب، بل أيضاً للنظام المرتكز على القواعد والقانون الدولي. فوضع المستوطنين غير شرعي منذ العام 1967، فيما حق اللاجئ بالعودة إلى ديارهم مصاناً باستمرار منذ العام 1948،<sup>91</sup> لذا لا مساواة في المسألة على الإطلاق.

من العام 2016 حتى العام 2018، أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وجامعة تل أبيب استطلاع رأي عن الدعم لحل الدولتين. من بين اليهود الإسرائيليين المعارضين لهذا الحل، 35 في المئة يغيرون رأيهم في حال أعطي الإسرائيليون خيار العيش في فلسطين كمقيمين بصفة دائمة مع الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية. ومن بين الفلسطينيين الذين يعارضون حل الدولتين، 25 في المئة غيروا رأيهم عندما قيل لهم إنه يمكنهم العيش في إسرائيل كمقيمين بصفة دائمة مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية.<sup>92</sup>

## القدس

مدينة القدس أساسية في الحياة الوطنية لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وتتجلى بأهمية دينية هائلة لمليارات الأشخاص حول العالم. وجعلت هذه الطبقات من الارتباط المحلي والدولي السيطرة على هذه المدينة موضوع نزاع شديد والمسألة الأكثر شحناً بالعواطف في الصراع. فلا الإسرائيليون ولا الفلسطينيون مستعدون للتخلي عن السيادة على القدس، ولا يرغبون بالضرورة في تقسيم المدينة مادياً بينهما ولم يناقشوا القيام بذلك في سياق المفاوضات.<sup>93</sup>

ومنذ العام 1967، خضعت القدس بأسرها للسيطرة الإدارية الإسرائيلية. ومع أن الكنيست الإسرائيلي في العام 1980 صدّق قانوناً أساسياً يُعلن القدس موحدّة عاصمة لإسرائيل، لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة سوى عدد قليل من الدول. في الوقت عينه، يشكل الفلسطينيون غير المواطنين قرابة 40 في المئة من سكان القدس، على الرغم من عقود من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير التوازن الديمغرافي من خلال بناء المستوطنات والتمييز العدواني والتشريد.<sup>94</sup> واليوم، الأحياء الفلسطينية بالكاد مدمجة بباقي المدينة وهي تعاني إهمالاً شديداً من الحكومة البلدية. باختصار، على الرغم من المزاعم الإسرائيلية بالسيادة على مدينة قدس موحدّة، ليست المدينة موحدّة ولا معترفًا بها كجزء من إسرائيل السيادية.<sup>95</sup>

يقرّ النموذج الكونفدرالي بهذه الوقائع ويتصوّر مدينة متشاركة وغير منقسمة. وتهدف هذه المقاربة إلى خفض الرهانات المترتبة على تحديد أيّ جهة لها السيادة على أيّ أحياء، بصرف النظر عن الأماكن المقدّسة، وإلغاء الدوافع للمنافسة الديمغرافية التي عبّرت المدينة وقوّضت كلفة المدينة المادية والتاريخية على مدى نصف القرن المنصرم.<sup>96</sup>

ففي ترتيب كونفدرالي، تكون القدس "ملكاً مشتركاً" لدولتين سياديتين وليست كياناً منفصلاً تحت حكم دولي كما تصوّرتها الأمم المتّحدة في العام 1947 ولا المدينة المحكومة بشكل حصريّ كما هي اليوم.<sup>97</sup> وتكون القدس عاصمة كلّ من دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وكذلك مقر الحكومة الكونفدرالية فوق القومية، على أن تكون بلدية القدس منطقة تُدار بشكلٍ مشترك في الدولة الكونفدرالية، مع مجلس بلدي منتخب ومجالس محلية.

وتكون لكلتا الدولتين سيادةً اسمية على المدينة، فتتشاركانها كما لو أنّها ملكية مملوكة في زواج، فيما تُنقل إدارة الخدمات الحكومية إلى السلطات البلدية.<sup>98</sup> وسيرضي ذلك الحاجات الرمزية والنفسية للإسرائيليين والفلسطينيين معاً من ناحية علاقتهم بالقدس. بيد أن السيادة الفعلية (الحصريّة) ستفقد الكثير من أهميتها لأن دور الحكومتين الوطنيتين سيتضاءل.

أما النظام القانوني، فإمّا يتمّ تحديده من جديد أم يكون نسخةً من القانون الإسرائيلي الحالي المُطبّق في القدس مع تعديلات بغية تفادي العراقيل الجذرية لحياة القاطنين اليومية. وتُجرّد البلدية من السلاح ويتمّ إنشاء شرطة مشتركة لفرض الأمن في المدينة. ونظراً إلى العوائق التي تحملها ازدواجية اللغة، يمكن جعل وحدات الشرطة موضعية للغاية، فيُسمح لعناصر الشرطة الذين يتكلمون العبرية بالعمل في الأحياء اليهودية ولعناصر الشرطة الذين يتكلمون العربية بالعمل في الأحياء الفلسطينية، مع فرق عمل مشتركة لفرض الأمن الإجمالي في المدينة.

في الماضي، واجه صانعو السياسات والمفاوضون صعوبات حيال ما إذا كان ينبغي جعل القدس مدينة مفتوحة أو مغلقة في حال التوصل إلى تقسيم سلمي.<sup>99</sup> فهل بإمكان دولتين منفصلتين لهما حدودٌ آمنة تشارك مدينة بحدود مفتوحة؟ ولهذا السبب لا منطوق في قيام قدسٍ مشتركة إلا في نظام من السيادة المشتركة يتمّ الاهتمام بالإدارة والأمن فيها بشكلٍ مشترك. وبهذه الطريقة، تنال كلّ من إسرائيل وفلسطين مكاسب لظالمات افتقرت إليها وأرادتها، إذ تحظى إسرائيل أخيراً بالاعتراف العالمي بأنّ القدس عاصمة لها وتنال فلسطين السيادة في القدس وتكون الأخيرة عاصمتها.

لعلّ الشكل الأقرب لمدينة القدس المتشاركة هذه هو بروكسل، فهي منطقة بإدارة منفصلة ضمن بلجيكا تخدم كعاصمة للحكومة الفدرالية ولمنطقة الفلاندرز الناطقة باللغة الهولندية ومنطقة فالونيا الناطقة باللغة الفرنسية. وبروكسل هي

أيضاً المقرّ الأساسي للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وأمانة اتحاد البنلوكس السياسي والاقتصادي. وبروكسل ثنائية اللغة ويتم استعمال اللغتين معاً في مختلف دوائر الحياة العامة. وعلى غرار القدس، كانت بروكسل "مكاناً رئيسياً" للخدمات السياسية والثقافية "لفترة طويلة من القرن الماضي، لكن من دون العنصر الديني المضاف.<sup>100</sup> ومع أنّ بروكسل ما زالت تعاني بعض المشاكل، هي اليوم مركزاً اقتصادي وسياسي مستقرّ ومزدهر ذو أهمية محلية ووطنية ودولية.

ويُعتبر إقليم برتشكو في البوسنة والهرسك مثلاً آخر لكن على نطاق أصغر رُهما. ففي خلال مفاوضات اتفاقية دايتون في العام 1995، بدت الخلافات حول برتشكو أصعب من أن يتمكن المفاوضون من حلّها فطُرحت المسألة جانباً. في النهاية، حَسَمَ محكّمون دوليون مصير المدينة، فقد قرّروا في العام 1999 تأسيس ملك مشترك مستقلّ بحكم مشترك. وتحت إشراف دولي، أعادت برتشكو ترتيب الجهاز القضائي وطبقت قانونين مدني وجنائيّ جديدين وأُسست شرطة متعدّدة الإثنيات بحقّ ودمجت مدارسها، فضلاً عن مبادرات أخرى.<sup>101</sup> بذلك، أصبح إقليم برتشكو قصة نجاح فريدة في الأيام الأولى للتجربة البوسنية. وعلى الرغم من إدراجه في العديد من مشاكل البلاد الأكبر منذ ذلك الحين، إلا أنّه يمثّل جهداً حقيقياً وناجحاً إلى حدّ كبير لبناء مساحة مشتركة محلية ومتعددة الأعراق بعد أن كان منطقة متنازع عليها بشدة.<sup>102</sup>

في استطلاع رأي أجراه معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في العام 2017، أعرب 75 في المئة من اليهود الإسرائيليين عن رغبتهم في تحقيق تغيير أساسي في القدس. وقد تراجعت المعارضة لتقسيم القدس باستمرار في الاستطلاعات السنوية منذ التسعينيات. وبحلول العام 2017، دعم 51 في المئة من اليهود الإسرائيليين فكرة نقل السيادة على الأحياء العربية في القدس إلى دولة فلسطينية كجزء من تسوية تُنهي الصراع. ودعم ربع اليهود الإسرائيليين تقريباً تأسيس سلطة بلدية منفصلة للأحياء العربية في القدس، لكن تحت سيادة إسرائيلية.<sup>103</sup>

## الأمن

الوصول إلى ترتيب أمني عملي وذي منفعة متبادلة أمرٌ أساسي لتأسيس إطار عمل كوفنדרالي قابل للاستمرار. ومع أنّ اقتراحاً تقنياً معمّماً للأمن ليس ضمن نطاق هذه الورقة، برهنت دراستان متّصلتان أجراهما مركز الأمن الأمريكي الجديد وأصدرتهما إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، تحت إدارة الجنرال جون آلن، على أنّ الترتيبات الأمنية الشاملة التي تلبي مطالب الجهتين ممكنة في سياق إطار عمل الدولتين.<sup>104</sup> علاوة على ذلك، أشار المؤلّفان الرئيسيان في كلتا الدراستين في مقابلات أنّه يمكن تكييف الكثير من الحلول التقنية لتلبي الاحتياجات الخاصة التي يفرضها إطار عمل كوفنדרالي وأنّه في بعض النواحي قد تحسّن السيادة المشتركة النتائج وتخفّف من التحديات الأمنية.<sup>105</sup> وأدرج مركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات اقتراحاً مفضلاً للأمن المشترك ضمن اقتراحها الأوسع حول الكوفنדרالية لإسرائيل وفلسطين.<sup>106</sup> ومع أنّ دراسة مركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات أقلّ دقّة رُهما، تبقى مفيدة كدليل لترتيب أمني تشاركي بين الفئات المختلفة يأخذ بعين الاعتبار مطالب الجهتين.

بشكل أساسي، تحاول الكوفنדרالية حلّ معضلة ضمنية بين الأمن الإسرائيلي والسيادة الفلسطينية. في الوقت الراهن، ليست إسرائيل راغبة في التخلّي عن سيطرتها الأمنية وإناطة نواحٍ من أمنها المستقبلي بدولة فلسطينية مستقلة تعتبرها إما عدائية حتماً أم ضعيفة وغير مستقرّة. من جهة أخرى، فلسطين غير مستعدة للتخلّي عن أبعاد أساسية من سيادتها على الأراضي لصالح إسرائيل، التي تعتبرها عدائية وعدوانية واستغلالية أصلاً. لكن بموجب ترتيب كوفنדרالي، تُبقي إسرائيل على نفوذها على الأمن من خلال تنسيق دائم مع قوى الأمن الفلسطينية. في الوقت عينه، لا تتخلّى فلسطين سوى جزئياً عن نواحٍ من السيادة لصالح مؤسسات تكون فيها شريكاً مشتركاً، عوضاً عن التنازل

عنها بالكامل لقوة أجنبية. وعلى الأرض، تبرز خمسة مجالات أساسية على الأقل تنبغي معالجتها من ناحية الترتيبات الأمنية: الحدود الخارجية والأمن الداخلي والمجال الجوي والمجال البحري والطيف الكهرومغناطيسي.

ولهذه الاقتراحات المذكورة آنفاً موضوع أساسي مهم هو أن نظاماً متعدّد الطبقات بين إسرائيل وفلسطين والدول المجاورة سيؤمّن إطار العمل الأمني الأكثر فعالية. ويشمل ذلك تطوير مراكز تنسيق عمليات مشتركة وآليات تبادل بيانات بين فلسطين وإسرائيل وفلسطين والأردن وفلسطين ومصر، مع قدرات مراقبة مشتركة لكل الفرقاء، من بينهم أطراف ثالثة مراقبة.<sup>107</sup> وليس هذا النظام متوافقاً مع الكونفدرالية فحسب، بل هو في الواقع يستفيد منها أيضاً، لأنه لن يشكّل انتهاكاً للسيادة المتشاركة بالطريقة ذاتها التي يكون فيها انتهاكاً لسيادة دولة مستقلة.

وتشير معظم الدراسات، فضلاً عن المفاوضات السابقة، إلى أن فلسطين ستكون منزوعة السلاح، وهو أمر بدت القيادة الفلسطينية الراهنة مستعدة للقبول به بالمبدأ في سياق الدولتين. ويعني هذا أن الأمن الخارجي لإسرائيل وفلسطين سيبقى في عهدة إسرائيل، بشكل مؤقت على الأقل، أو يصبح من الممكن ضمّ قوى الأمن الفلسطينية في الأنظمة المختلفة، مثل الدوريات الحدودية. ففي سيناريو تقسيم كلاسيكي، تُعتبر سيطرة إسرائيل على الأمن الفلسطيني انتهاكاً شديد الإشكالية للسيادة وموضوع توتر.<sup>108</sup> لكن في كونفدرالية، التنسيق الأمني الموسع أمر متوقع ويصبح أقل انتهاكاً طالما تحدّ إسرائيل من حضورها ورؤيتها ويتمّ تحسين قوى الأمن الفلسطينية والتعامل معها على أنها شريكة مساوية. وستكون سيطرة فلسطين على معابر حدودها الخارجية أمراً لا بدّ منه، على الرغم من أن المراقبة الإسرائيلية بالوقت الحقيقي وتشاطر المعلومات مع إسرائيل متوقّعان. ولن يكون هذا الوضع فريداً في سياق السلام، فالحكومتان الإيرلندية والبريطانية مثلاً تتشاطران البيانات حول ركاب الرحلات الجوية القادمين إلى أراضي كلّ منهما ولهما الحقّ بمنع دخول مواطنين من دول غيرهما عبر الحدود التي تكون مفتوحة عادة بموجب اتفاقية منطقة السفر المشتركة المبرمة بينهما.<sup>109</sup>

وكما ورد في القسم السابق عن الجنسية والحدود، اعتماد حدود داخلية مفتوحة أو غير متشدّدة بين إسرائيل وفلسطين مبدأ أساسي في الكونفدرالية. وفي وسع الدولتين التوصل إلى اتفاق حول عدد المعابر التي تضمّ عناصر شرطة على الجهتين، لكن لا تكون التصاريح مفروضة لمواطني الدولتين. ومُنح الأذن بالدخول للأشخاص تبعاً لاعتبارات اختيارية أمنية أو جنائية لكن لا يتمّ تطبيقها جماعياً. وينبغي نزع الجدار الإسرائيلي الذي اعتبره رأي استشاري في محكمة العدل الدولية في العام 2004 غير شرعي أو نقله إلى الحدود المتفق عليها، في حال أصرت إسرائيل على إبقاء حاجز أمني.<sup>110</sup> ويتمّ السماح لإسرائيل أيضاً بالمحافظة على حضور صغير مخصّص للمراقبة في المناطق الأكثر حساسية في الضفة الغربية، كإجراء مؤقت على الأقل، ويجري ذلك مع مراقبين فلسطينيين.

وتكون فلسطين مسؤولة عن أمنها الداخلي، لكن يتمّ تأسيس مراكز عمليات مشتركة، بما في ذلك فرق عمل مشتركة لغايات مكافحة الإرهاب. ويقترح مركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات تأسيس هيئات أمنية مشتركة دائمة وموضوعية، من بينها هيئات للاستخبارات ولأمن الحدود وللجريمة وفرض القانون والتشدد. وتحظى فلسطين بمينائها الخاص في غزة، سواء على البرّ أو في البحر، بالإضافة إلى مطارها الخاص في وادي الأردن، مع اعتماد ترتيبات مع إسرائيل وجهات ثالثة لمراقبة قدرة الاستيعاب والمساعدة على تطويرها. وينبغي على فلسطين وإسرائيل تشارك الطيف الكهرومغناطيسي بالتساوي.

ويمكن أن يصبح حلّ النزاعات بشأن السيادة على المجال الجوي والمجال البحري والحدود والطيف الكهرومغناطيسي أسهل إن تمّ التعامل معها على المستوى الكونفدرالي وليس على مستوى الدولة السيادية الذي تعتمد فيه كلّ جهة على الأخرى. ولن تضطرّ إسرائيل إلى توكيل أمنها لدولة فلسطينية مستقلة لأنّ إسرائيل ستعمل مع هذه الدولة بشكل مستمرّ في المناطق المعنية. وأيّ مجال يقع تحت الصلاحية السيادية للدولة الفردية يكون فريداً للجهتين وأيّ مجال يقع تحت السيادة المشتركة يكون أيضاً مشتركاً للجهتين. وإذا أرادت إسرائيل انخراطاً مباشراً في السيطرة على مياه فلسطين الإقليمية مثلاً، ينبغي أن تقع المياه الإقليمية كافة تحت سيادة مشتركة (بما ذلك مياه إسرائيل) وأن تُدار على المستوى الكونفدرالي. عدا ذلك، ينبغي ترك المياه الإقليمية الفلسطينية لتديرها فلسطين مع إشراف إسرائيلي محدود.

أخيراً، يجدر الذكر أنّ النظر إلى دينامية الأمن حصراً كتوازن بين الأمن الإسرائيلي والسيادة الفلسطينية إشكاليٌّ بطريقتين على الأقل: (1) لا يأخذ بعين الاعتبار مخاوف الفلسطينيين الأمنية المشروعة، وبالتالي لا ينظر إلى الأمن كمسألة متداخلة وشاملة (2) يشجّع إسرائيل على النظر إلى الأمن من نواحي صفرية النتيجة. فنظراً إلى التفاوت في القوّة بين الجهتين والاحترام الذي تكنّه الجهات الثالثة للمطالب الأمنية الإسرائيلية، تضطّر فلسطين، وهي الجهة الأضعف والأكثر هشاشة، إلى استيعاب كلّ الخطر الكامن في العلاقة عبر التخلّي عن سيادتها لإسرائيل. نتيجة لذلك، يستحيل أن تنشأ دولة قومية فلسطينية عملية قادرة على احترام حقّ شعوبها بتقرير المصير. زد على ذلك أنّ الفلسطينيين مرغمون منذ أكثر من نصف قرن على العيش تحت نير احتلال عسكري قمعي ومستمرّ تمّ التخلّي فيه عن حقوقهم الأساسية لكي يتمكن المجتمع الإسرائيلي من الشعور بالأمان. باختصار، نتيجة هذه الدينامية هي الأمن لجهة يضمنها الإخضاع الكامل للجهة الأخرى.

ولأنّ هذه الدينامية لا جدال فيها، أصبحت الضرورة الأمنية الإسرائيلية وسيلة لتحقيق أهداف أبعد، على غرار التوسّع في الأراضي. مثلاً، استمكنت إسرائيل باستمرار أراضي خاصة وعامة في الضفة الغربية لـ”حاجات أمنية“ ثمّ أعطتها لمستوطنين مدنيين يشيدون مستوطنات وبنى تحتية غير شرعية.<sup>111</sup> وهذا التوسّع في الاستعمار الاستيطاني هو الذي يراه الفلسطينيون كتهديد وجودي ويفضي إلى ردّ عنيف أحياناً تردّ عليه إسرائيل بقمع عنيف. فتصبح الضرورة الأمنية الإسرائيلية دورية التكرار وذاتية التبرير. والخيار الكونفدرالي لإسرائيل وفلسطين هو محاولة للابتعاد عن هذه الدورة عبر معالجة الحاجات الأمنية والسيادية لكلتا الجهتين، فضلاً عن دوافعهما الضمنية.

تبعاً لاستطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومركز تامي ستانيمتيز لبحوث السلام في ديسمبر 2017، أعرب 60 في المئة من الإسرائيليين عن دعمهم لاتفاقية كونفدرالية عندما ضمتّ تعاوناً أمنياً مشتركاً مستمراً بين الجهتين ”مثلما يجري اليوم، بما في ذلك تشاطر المعلومات الاستخباراتية مع القوى الأمنية الإسرائيلية واعتقال المشتبه بارتكابهم أعمال إرهابية والحوؤول دون وقوع الهجمات“.<sup>112</sup>

## مصالحة تاريخية

التوازن الذي تحقّقه الكونفدرالية بين التقسيم والإدماج مفيد بطرق متعدّدة. لكن بغية تفادي ترسخ الانقسامات والتوصّل إلى سلام صحيّ ومستدام، ينبغي تدعيم النموذج الكونفدرالي بعملية مصالحة تاريخية. وفيما تفادي إطار عمل أوسلو بالإجمال هذه العملية الصعبة، تتطلّب المقاربة الكونفدرالية التوصّل إلى تفاهم حيال الإساءات التاريخية التي سبّبتها الصراع.<sup>113</sup> ولهذه العملية ”الإمكانية لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية تتركز على الشرعية المتبادلة والاعتراف بأوجه عدم التماثل والتوصّل إلى تفاهم حيال إساءات الماضي، فتضع بذلك الأسس لنظام سياسي شامل، وتعاوني في الكثير من الأحيان“.<sup>114</sup>

وستجعل مصالحة تاريخية من الممكن السير بالتقدّمات الأطول أمداً التي يفرضها بناء الكونفدرالية. فبدون درجة أعلى من الفهم التاريخي لإساءات الماضي وإقرار من الجناة، لن يستوعب الشعب العملية الإصلاحية أو يقبل بها. ويصحّ هذا الأمر بشكل كبير في ما يتعلّق بنكران الهوية والأمة الفلسطينية، وقد كان هذا عنصراً أساسياً في التجريد من الملكية. بالتالي، ينبغي أن يكون الإقرار بالحقوق والمطالب الفلسطينية جزءاً أساسياً من عملية المصالحة.<sup>115</sup>

على سبيل المثال، سيكون من الصعب على الإسرائيليين على الأرجح القبول بحق العودة للاجئين الفلسطينيين كحلٍّ مُعاصر من دون فهمٍ أكبر لجذور الصراع وولادة مشكلة اللاجئين. والإقرار بالإساءة هو الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها جهة ما تحمّل المسؤولية وتطبيق التعويضات وفقاً لذلك. علاوة على ذلك، في حال قيام عملية ردِّم للفجوات السياسية والاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك عبر آليات إعادة التوزيع، سيكون من المفيد للإسرائيليين أن يفهموا الطريقة التي ساهم فيها تجريد الفلسطينيين من أملاكهم والاحتلال وعملية "القضاء على التنمية" الساريين منذ نصف قرن في إنتاج الفجوات وترسيخها.

وبرز أيضاً عدمُ رغبة عامّة لدى الفلسطينيين في التعاطي مع المطالب القومية للشعب اليهودي.<sup>116</sup> وعلى أي حلٍّ مستقبلي أن يأخذ في الحسبان الهوية الجماعية لليهود الإسرائيليين وأن يأخذ بعين الاعتبار بحق السبب الذي دفعهم إلى إنشاء مساحة في منطقة إسرائيل وفلسطين للمحافظة على ثقافة وتعبير ديني وجنسية يهودية فريدة وتطويرها.<sup>117</sup> فكما لفت بشير بشير:

من وجهة نظر المصالحة، التعاطي مع المسألة اليهودية وحقوق اليهود وهويّتهم في فلسطين التاريخية شرط أخلاقي ومعيارى وضرورة سياسية ملحة. وموجب شروط المصالحة التاريخية التي تصرّ على الشرعية المتبادلة، ينبغي على الفلسطينيين الإقرار بالحقوق اليهودية واحترامها، وأبرز هذه الحقوق حقّ تقرير المصير الوطني. وليس بالضرورة أن يعني هذا الاعتراف بحقّ تقرير المصير الوطني الإسرائيلي/اليهودي بطلان حقّ الفلسطينيين بتقرير المصير وليس بالضرورة أن يكون ملزماً في ما يخصّ الأراضي بجزء واحد من البلاد.<sup>118</sup>

وسبق أن نشطت مبادرات المجتمع المدني على عدد من هذه الجبهات. لكن في سياق الكونفدرالية، ينبغي أن تكون هذه الجهود شاملة ومستدامة. ويتصوّر رائف زريق هذه العملية الضرورية بأنها عملية فصلٍ لمكوّن الصهيونية والقومية اليهودية الذي تتسم به إسرائيل عن مكوّنها الاستيطاني الاستعماري، وهذه عملية صعبة ومؤلمة يرى فيها الفلسطينيون يؤدّون دور التأكيد على أنّ قوميّة يهودية غير استيطانية خيارٌ قابل للتطبيق. وفي وسع الفلسطينيين استعمال مطالب الاعتراف الإسرائيلية اليهودية كنقطة انطلاق لحوار أوسع حول الاعتراف المتبادل. ولا يمكن التوصل إلى تسوية تاريخية إلا عبر معالجة جذور الصراع التاريخية.<sup>119</sup>

هدَف استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية في العام 2016 إلى تقييم عراقيل السلام الأساسية، أي "القيم المقدّسة" التي يعتنقها الطرفان كلاهما والتي تُعدّ كلّ طرف عن التسوية. فتبيّن أنّه للجهتين ارتبطت هذه العراقيل بالتاريخ والاعتراف. فليهود الإسرائيليين، أراد 79 في المئة اعترافاً فلسطينياً بالطبيعة اليهودية للدولة وأراد 73 في المئة اعترافاً فلسطينياً بالتاريخ والجذور اليهودية في الأرض. من الجهة الفلسطينية، أرادت نسبة أكبر من الفلسطينيين (62 في المئة) اعترافاً إسرائيلياً بجذورهم وتاريخهم في الأرض ممّا أرادت عودة إسرائيل إلى حدود العام 1967 (61 في المئة) أو إقراراً بحقّ عودة اللاجئين (58 في المئة) أو سيادة فلسطينية على الحرم الشريف في القدس (57 في المئة). في الواقع، من بين لائحة من المحفّزات المقدّمة للفلسطينيين الذين يعارضون حلّ الدولتين، كان الخيار الأكثر شعبية الإقرار الإسرائيلي بالمسؤولية إزاء التسبّب بمشكلة اللاجئين، متفوقاً على خيار تلقّي تعويضات للاجئين بمليارات الدولارات أو انضمام فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي أو حرّية تنقل الفلسطينيين في القدس.<sup>120</sup>

## الاندماج أم الخروج

صحيحٌ أن تقاسم السلطة ليس دواءً ناجعاً للصراع الإثني، إلا أنه يقدم منافع من ناحية تخفيف التوتر وبناء الجسور والحد من المشاكل الصفرية النتيجة. وليست الأنظمة السياسية الإدماجية عموماً كيانات جامدة بل مرنة ودينامية وتتطور مع مرور الزمن وتبعاً للسياق.<sup>121</sup> والكونفدرالية شكل معقد من أشكال الإدارة قد يتبين أنه يعرقل الحوكمة الفعالة أو لا يروق عموماً لأكثرية الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومع أن الكونفدرالية لا تهدف إلى أن تكون محطة عابرة بين محطتين، ينبغي أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب المزيد من الدمج أو الانفصال في حال اختار الفريقان ذلك. فمع مرور الوقت، قد يرغب الإسرائيليون والفلسطينيون في المزيد من التعاون، ربما عبر كونفدرالية أكثر متانة أو فدرالية ثنائية القومية أو حتى دولة ديمقراطية علمانية. في المقابل، قد يختاروا الانفصال. من هذا المنطلق، تؤمن الكونفدرالية حلاً وسطاً يمكن الانتقال منه بأي اتجاه من الاتجاهين من دون تغيير كبير في نظام الحوكمة، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى مستويات عالية من العنف أو إلى حرب أهلية حتى.

وفي العالم الكثير من عمليات الدمج والانفصال السلمية تاريخياً. فالاتحاد الأوروبي مثلاً، بدأ كاتحاد اقتصادي ضيق بين فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البنلوكس ثم اندمج وتوسّع تدريجياً على مدى نصف القرن الماضي.<sup>122</sup> وبدأت الولايات المتحدة ككونفدرالية وبعد أكثر من عشر سنوات بقليل، أعادت صياغة دستورها وأصبحت فدرالية، مع أن عدّة ولايات في العام 1861 حاولت الانفصال عن هذا النظام الأكثر اندماجاً ممّا أدى إلى اندلاع حرب أهلية.<sup>123</sup> وفي العام 1995، صوتت أكثرية المنتمين إلى مقاطعة كيبيك على البقاء ضمن الكونفدرالية الكندية.<sup>124</sup> وفي العام 2014، قرّرت أكثرية الأسكتلنديين البقاء جزءاً من المملكة المتحدة.<sup>125</sup> في المقابل، انفصلت تشيكوسلوفاكيا، وهي جمهورية فدرالية تضمّ دولتين، سلمياً من خلال قانون برلماني.<sup>126</sup> وفي العام 2006، انفصلت صربيا والجبل الأسود، الاتحاد الوحيد الباقي من يوغوسلافيا، بسلام بعد أن صوت سكان الجبل الأسود على الانفصال في استفتاء.<sup>127</sup>

ويكون هدف إنشاء كونفدرالية بين إسرائيل وفلسطين تقرب الجهتين لتخطي تاريخ من الصراع الوطني والنشاط الاستعماري لكن بدون تثبيتهما معاً في عناقٍ سياسي التحررّ السلمي منه مستحيل. وينبغي وضع ترتيب دستوري يشجّع على التقرب ويحول دون التثبيت. وقد تصوّرت خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة في العام 1947 إسرائيل وفلسطين كاتحاد محدود لفترة عشر سنوات وبعدها يمكن تعديل الترتيب.<sup>128</sup>

وينبغي أن تكون المعاهدة الكونفدرالية متينة كفاية لتحمل الأوقات الصعبة والعسيرة في العلاقة بين الدولتين لكن الانسحاب منها بطريقة حضرية ومنظمة ليس مستحيلاً في حال باتت العلاقة مؤذية. بيد أن هذا يتطلب اتفاقاً سلمياً حول تلك المشاكل العويصة، على غرار تحديد السيادة على القدس، التي جعلت الكونفدرالية خياراً جذاباً في المقام الأول. ومن شأن عدم معالجة هذه المسائل قبل الخروج من الكونفدرالية أن يعيد الجهتين إلى حالة صراع نشطة.

## نقاط ضعف النموذج الكونفدرالي

تمثل الكونفدرالية بالإجمال رحلة في المجهول. فالأمثلة عن الكونفدرالية قليلة للغاية، ولا سابقة لتأسيس دولة من مرحلة تحت الاحتلال ولدمجها في الوقت عينه في إطار عمل مشترك مع الجهة التي كانت تحتلها. زد على ذلك أن أنظمة الحوكمة الهجينة التي تتخلى بسمات كونفدرالية صعبة التناول. فتواجه بلجيكا مثلاً صعوبات مزمنة في تشكيل حكومة فدرالية. ويتهم الاتحاد الأوروبي بشكل متكرر بأنه يعاني بيروقراطية معقدة ومفرطة التنظيم وبأنه يتعدى على سيادة دوله التأسيسية وأنه يخضع لسيطرة القوى الأقوى فيه.

على الرغم من الصعاب التي تواجهها هذه الأمثلة نجحت عموماً في تفادي الحروب وفرض الاستقرار في المجتمعات إزاء الهيمنة الإثنية أو العنف بين المجتمعات وتأمين فرص اقتصادية واجتماعية أكبر.<sup>129</sup> لكن الظروف في بلجيكا والاتحاد الأوروبي والدول الهجينة التشاركية بين الفئات المختلفة، على غرار سويسرا، أفضل بكثير من الظروف في إسرائيل وفلسطين.<sup>130</sup> وفيما تُعتبر البوسنة والهرسك الأقل جاذبية بين هذه الدول الهجينة الكونفدرالية، تمكنت من المحافظة على لأكثر من 25 سنة، على الرغم من نظام سياسي شديد الصعوبة صُمم لإنهاء حرب لا يعمل من دون إصلاحات لأجل غير مسمى.

نقطة الضعف الأولى للكونفدرالية هي خطر الجمود السياسي الناتج لأسباب إثنية وخطر ترسخ المصالح الإثنية. فالبوسنة والهرسك مثلاً دولة ضعيفة ومتصدعة بفعل السياسات الإثنية والفساد المستشري لا تلبّي طموحات شعبها على عدة مستويات. والنقطة الثانية هي أن الدول السيادية لا تحبذ تدخل أطراف ثالثة في شؤونها، ولا سيما إن كانت الجهة الأقوى في صراع ما. ففي خلال عملية أوصلو مثلاً، رفضت إسرائيل رفضاً قاطعاً إدراج الاقتراحات الفلسطينية باعتماد تحكيم من طرف ثالث كملاذ أخير لحل الخلافات والأزمات. ويقول عمر دجاني إن السبب هو أن استفادة إسرائيل من تغيير الوضع الراهن أقل وبالتالي تتأذى بدرجة أقل في حالة ظهور أزمات. وأصرت إسرائيل أيضاً على سيطرة مهيمنة في ما يخص المسائل التي تورط أمن مواطنيها، وذلك الأمر يمكن أن يطال فعلياً كل شيء. فكما لفت دجاني: "تشير هذه التجربة الماضية إلى أن الحلول الإدماجية لحل مشاكل التعاون في إسرائيل/فلسطين لن تنجح على الأرجح بدون اعتماد إحدى الجهتين أو كليهما تغييراً كبيراً في المقاربة".<sup>131</sup>

وتبرز نقطة ضعف ثالثة في الكونفدرالية عندما تكون مستويات العداة مرتفعة والثقة منخفضة بين الجهتين. فهذا يمكن أن يجعل تقاسم السلطة والسيادة المشتركة صعباً للغاية في مختلف المسائل ويدفع أيضاً إلى تأجج التوترات الجارية بين المجتمعات لتصبح عنفاً. وتواجه الدول المتعددة الإثنيات التي لها تاريخ طويل من الصراعات تحديات أمنية متواصلة. وقد قيل إن حلولاً مثل تقاسم السلطة وإعادة بناء الهوية لا تصلح في حالة الصراعات المتعددة الإثنيات لأنها لا تخفف من المآزق الأمنية التي تولدها الشعوب المتمازجة أو تبدد المخاوف ومشاعر الكراهية الإثنية التي قسّتها الحرب.<sup>132</sup> وينطبق هذا الأمر خير انطباق عندما تخضع المجتمعات لحشد ديني شديد القومية، مثلما حصل مع المجتمعين الفلسطينيين والإسرائيلي على حد سواء.<sup>133</sup> وستواجه كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية امتحاناً ضخماً بفعل هذه التيارات ضمن المجتمع، التي قد تتضاءل في ظل الظروف الإيجابية لكن لن تندثر على الأرجح.

وتمثل الكونفدرالية قفزات تصوّرية وعمليّة كبيرة لن يكون الشروع بها سهلاً وستوجّه على الأرجح توترات إثنية كامنة. وستشمل هذه القفزات مواطنين إسرائيليين يعيشون تحت السيادة الفلسطينية ويخضعون لنظام فلسطين القانوني ومحاكمها وسجونها، بالإضافة إلى لاجئين فلسطينيين عائدین لإعادة بناء المجتمعات والعيش تحت السيادة الإسرائيلية. وستضم أيضاً بلدية مشتركة في القدس. ويمكن أن يكون التوصل إلى تفاهم حيال هذه التغيّرات صعباً، وينبغي على مؤيدي الكونفدرالية الإقرار بالتحديات العملية والمادّية والنفسية التي تتطلّبها. وستفرض الكونفدرالية أن يواجه الإسرائيليون تاريخهم ويتخلّوا عن امتيازهم والتصالح مع المقموعين، فيما يتصالح الفلسطينيون مع أخطائهم، بما فيها اللجوء إلى الإرهاب والمخاوف من أن يكون هذا التاريخ قد انطبع في ذهن الإسرائيليين.<sup>134</sup> وبعد نصف قرن من العلاقات غير التماثلية، قد تجد الجهتان التفاعل على قدم المساواة غريباً وصعباً.<sup>135</sup>

ومن أجل جعل الكونفدرالية قابلة للتطبيق ينبغي ردم الهوات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهائلة بين الجهتين. ومع أنه ما من شك أن الدولة الفلسطينية ستحقّق خطوات اقتصادية كبيرة في حال توفر الظروف الملائمة، ولا سيّما إنهاء الاحتلال العسكري، سيكون شبه مستحيل لها الوصول إلى التكافؤ الاقتصادي مع الاقتصاد الإسرائيلي الذي يسبقها بأشواط على المدى المتوسّط. ويمكن أن يولّد عدم التوازن الكبير هذا مشاكل وتوترات مستمرة، ولا سيّما أنه يؤدّي إلى إعادة توزيع للثروات وهجرة داخلية من المناطق الفلسطينية الأفقر إلى المناطق الإسرائيلية الأغنى. لكن من المهم أيضاً عدم تجاهل مدى ارتباط هذين الاقتصادين أصلاً، وأنه ما من معادلة للسلام قد اقترحت يوماً فصلهما الواحد عن الآخر. علاوة على ذلك، قد يتّسم الاقتصادان بما يكفي من التكامل ليصمدا في المراحل الأولى من الاتحاد الاقتصادي.<sup>136</sup> لكن في أيّ ظرف من الظروف، ينبغي تغيير طبيعة العلاقة الاقتصادية. فاليوم تمثّل فلسطين اقتصاداً أسيراً تستغله إسرائيل.<sup>137</sup> لذا ضمن اتحاد اقتصادي كونفدرالي، ينبغي أخذ خطوات لنزع الطابع الاستعماري عن هذه العلاقة وإعادة رسم الترتيبات الاقتصادية بشكل مُنصف أكثر.

وفي أوساط الناقدین الفلسطينيين بشكل خاص، ركّز انتقاد الكونفدرالية أساساً على مسألتين: المستوطنات والسيادة. في ما يخصّ المسألة الأولى، غالباً ما يتمّ التعبير عن المخاوف بأنّ الكونفدرالية ستثبّت المستوطنات غير الشرعية عبر السماح لها بالبقاء في مكانها. لكنّ هذا الانتقاد مخطئ. أولاً، ستصبح المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المنضوية تحت السيادة الفلسطينية بلديات فلسطينية بموجب ترتيب كونفدرالي. وبالتالي من الصعب القول إنّ هذا الأمر يساوي تثبيتاً. ثانياً، يمكن أن تعتمد الكونفدرالية آلية لتقديم التعويضات أو الاستردادات للأراضي والممتلكات الفلسطينية المُستملكة. علاوة على ذلك، قبل المفاوضات الفلسطينيون في السابق مبدأ تبادل الأراضي للسماح لإسرائيل بالاحتفاظ ببعض من مجمّعاتها الاستيطانية، على الرغم من أنه لم يُبرم أيّ اتفاق حول هذه المسألة يوماً.<sup>138</sup> وسيمنح هذا الأمر فعلياً شرعية أكثر للمستوطنات عبر السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بها.

ولا شكّ في أنّ الاحتفاظ بالمستوطنين في فلسطين يمكنه أن يُديم الاحتكاكات وخيبات الأمل.<sup>139</sup> فستكون القوى الأمنية الفلسطينية مسؤولة عن حماية المستوطنين كما لو كانت تحمي أيّ مواطن أو مقيم آخر. والكثير من المستوطنين، ولا سيّما أولئك الذين قد يقرّرون البقاء، شديدو الأيديولوجية لا بل متطرّفون حتّى، ممّا يزيد من احتمالية حدوث توترات. لكنّ أيّ قصور في حماية هذه الأقلّية من بطش الأكثرية أو من العنف يمكنه أن يقلقل المشروع برمته. كذلك، يجوز التساؤل ما إذا كانت إسرائيل قادرة على حماية الفلسطينيين بفعالية ضمن أراضيها. فلإسرائيليين تاريخ طويل من عدم حماية الفلسطينيين من عنف الجماهير أو محاسبة الإسرائيليين اليهود على هذا العنف.

وفي ما يخصّ المسألة الثانية، أي السيادة، ركّز الانتقاد الفلسطيني على احتمال أن تطغى الدولة الأقوى على الدولة الأضعف ضمن إطار عمل كونفدرالي. وهذا الخوف مشروع وينبغي التفكير جيّداً في تصميم الكونفدرالية للحدّ من هذا الاحتمال قدر الإمكان. فينبغي إدراج ضمانات دستورية لحماية الحقوق السيادية للدولتين، فضلاً عن الحقوق

الجماعية والفردية للمواطنين، ولا سيّما الأقليات. لكن ينبغي الإقرار أيضاً بأنّ الدول القوية تميل عادة إلى فرض نفوذها على الدول الضعيفة المجاورة لها في الكثير من الطرق، سواء أكانت تعمل ضمن إطار عمل مشترك أم لا. لكن سيكون من المقلق إن تمّ التلاعب بهرونة الكونفدرالية لخدمة الفريق الأقوى في مرحلة التصميم. فـ”الكونفدرالية” التي لا تسمح بحدود مفتوحة أو بإقامة بصفة دائمة أو عودة اللاجئين أو تخضع ترتيباتها الأمنية لسيطرة إسرائيلية، ستكون تهديداً جدياً ومستمرّاً لنتيجةٍ عادلة.

أما منتقدو الكونفدرالية الإسرائيليون، فيقلقون من التحديات الأمنية الإضافية نتيجة الحدود المفتوحة واندثار الطابع اليهودي لإسرائيل.<sup>140</sup> ولا شكّ في أنّ الحدود المفتوحة أو المرنة ستعقد مسألة الأمن، لكن ينبغي فهم هذه السياسة ضمن سياق الكونفدرالية الأوسع وضمن الديناميات الإيجابية التي ستنتج عن تسوية سلمية توسّع الفرص للجميع وتعالج مسألة القدس بعدالة وتقوم بمحاولة حقيقية لحلّ مسألة اللاجئين. وقد لا تعطي الكونفدرالية الإجابات الكاملة لمسألة الأمن، لكنّه من الواضح للغاية أنّ إخضاع الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم المستمرّين لن يمنح الأمن لإسرائيل أيضاً، ويمكن أن يؤدّب إلى عدم استقرار متجدّد في المستقبل القريب إن لم تتمّ معالجتها كما يلزم.

وينطبق الأمر ذاته على طابع إسرائيل اليهودي، الذي تمّ تحقيقه على حساب طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم في العام 1948 ومحو ذكرتهم عبر تدمير قراهم أو إعادة إسكانها وحرمان الفلسطينيين من الدولة لسبعة عقود. وتحاول الكونفدرالية معالجة مخاوف إسرائيل حيال طابعها اليهودي مع الأخذ في الحسبان أيضاً حقوق اللاجئين وحقوق الفلسطينيين بشكل أوسع. هل سيتطلب ذلك بعض التعديلات من إسرائيل؟ أجل، لكنّه سيوسّع الفرص أيضاً لإسرائيل التي ستتمكّن أخيراً من: أن تعتبر القدس عاصمتها السيادية وأن تنال اعتراف العالم بذلك وأن تتحلّى بالاستقرار الذي تؤمّنه حدود دائمة ودستور وأن تدع مواطنيها يعيشون في الضفة الغربية كمقيمين شرعيين وأن تنال الاعتراف والقبول في الشرق الأوسط وألا تعود هدف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الدولية.

## تطبيق النموذج الكونفدرالي

في الوقت الراهن، ما زال النقاش بشأن تطبيق الحكومة الكونفدرالية في إسرائيل وفلسطين أكاديمياً بالإجمال. فما زال الواقع على الأرض يبتعد عن تسوية بالتفاوض، إذ توسّع إسرائيل في الضفة الغربية وضمها الأراضي الفلسطينية يجعلان الخيار المتاح الوحيد نشوء دولة واحدة.

وفيما يشهد الاهتمام بنماذج بديلة عن التقسيم الكلاسيكي، ولا سيما في المجتمع المدني وعلى المستوى الشعبي والأكاديمي، مَوْأ لا يلقى أيّ برنامج معيّن أيّ حشد شعبي أو سياسي. فالكونفدرالية ليست تدخلاً من العناية الإلهية لحلّ الصراع بل يتطلّب تطبيقه أولاً بناء دعم وزخم واسعين. وسيطلّب أيضاً من المجتمع الدولي أن يبتعد عن إطار عمل الدولتين الذي استمرّ بتعزيزه في غياب بديل واضح.

ويتطلّب تطبيق الكونفدرالية خمسة أسس أو معايير أساسية:

1. تطوير دعم شعبي وزخم وإقبال سياسي للنموذج الكونفدرالي
2. حشد حملة ضغط لزيادة التكاليف على إسرائيل بسبب إمعانها في نشاطها الاستيطاني واحتلالها العسكري
3. إعادة إحياء التمثيل الفلسطيني الشرعي وانتخاب حكومة إسرائيلية تفضي إلى الكونفدرالية
4. تصميم إطار عمل كونفدرالي والدخول في مفاوضات ووضع النمط والوتيرة الملائمين للتطبيق
5. ردم الفجوات في القدرات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الدولتين

وسيكون تقديم حجة تجعل الكونفدرالية متماشية مع الإجماع الدولي الحالي وسيلة لتسريع العملية وكسب موافقة المعارضة. ويرز خوف لدى مؤيدي حلّ الدولتين أنّ التخلّص من هذه المعادلة سيقضي على هذا الإجماع، فضلاً عن عقود من الاستثمار في بناء الدولة وحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي الاستقلال. لكنّ الكونفدرالية متماشية بالإجمال مع مبادئ بناء الدولة وتقرير المصير، وتردم في الوقت عينه الهوة بين تطلّعات الدولة الواحدة والدولتين.

وسيلزم شرطان آخران لوضع الكونفدرالية على مسار التطبيق. أولاً، ينبغي أن تعطي قاعدة واسعة من الفلسطينيين دعماً للنموذج الكونفدرالي من خلال تأييد هيئة تمثيلية. وسيطلّب ذلك إعادة تأسيس تمثيل شرعي من خلال تنشيط المؤسسات وإصلاحها، فضلاً عن تصالح الفصائل الفلسطينية وربما انتخابات. فالسياسة الفلسطينية حالياً مختلّة الوظيفة ومتصدّعة، ممّا يصعب قياس شعبية المبادرات السياسية وشرعيتها. بالتالي، ترتيب الفلسطينيين أمورهم الداخلية شرط أساسي لأيّ حلّ للصراع.<sup>141</sup>

ثانياً، ينبغي على الإسرائيليين انتخاب حكومة مستعدّة للانخراط مع الفلسطينيين على أساس الكونفدرالية، بما في ذلك التخلّي عن السيطرة على الأراضي المحتلة والمستوطنات لدولة فلسطينية مستقلة. ولا ينبغي الاستخفاف بحجم التغيير الذي يشكّله ذلك للدولة والمجتمع الإسرائيلي، وكمية الخطر المتصورة التي ترتبها هذه المبادرة. ويبقى

العائق الأساسي أمام هذه النتيجة المستوطنين الإسرائيليين الذين يفوق عددهم 600 ألف والذين يشكّلون عائقاً سياسياً على الأقلّ بقدر ما تشكّل البنية التحتية للمستوطنات عائقاً مادياً. وتشكّل حركة المستوطنين مصالح متجدّرة وقاعدة انتخابية نافذة، فضلاً عن كتلة أيديولوجية تعارض المساومة على الأراضي مع الفلسطينيين وتطالب بتوسع السيادة على كامل ما يطلق عليه الإسرائيليون أرض الميعاد.

وعلى مرّ الوقت، تمكّنت هذه الحركة من التأثير في الرأي العام الأوسع والخطاب المعياري والتشريع في إسرائيل، لا بل في الدستور الإسرائيلي قانون أساسي حتّى يمنع إسرائيل من التخلّي عن أراضي تمارس سلطتها فيها إلا إذا تمّ القبول بذلك باستفتاء شعبي أو بأكثرية تضمّ 80 عضواً في الكنيست.<sup>142</sup> وستتطلب مواجهة هذه الكتلة تعرّض المسؤولين المنتخبين لخطر كبير، على مناصبهم وعلى استقرار الدولة والمجتمع على حدّ سواء. وقال بعض الخبراء الإسرائيليين حتّى إنّ بذل جهد جماعي لنقل المستوطنين يمكن أن يسبّب عصياناً واسع النطاق داخل الجيش الإسرائيلي. لذا ينبغي على المرء أن يسأل أيّ مسؤول مُنتخب ديمقراطياً سيأخذ مخاطرة كهذه إلا إذا كان سيواجه ضغطاً موازياً أو أكبر من الضغط الذي سيتشكّل جزاء التخلّي عن سيطرة على الضفّة الغربية، فضلاً عن خمسين سنة من الاستثمار والدخول في علاقة كونفدرالية مع دولة فلسطينية حديثة الولادة.

بالتالي، الطريقة الوحيدة للابتعاد عن الديناميات السياسية السائدة هي برفع بشكل كبير التكاليف السياسية والاقتصادية المترتبة على محافظة إسرائيل على هيكليتها السياسية الإقصائية والقمعية. ولا ينطبق هذا الأمر على نتيجة كونفدرالية فحسب، بل على أيّ حلّ للصراع يتمّ بالتفاوض. علاوة على ذلك، تمّت تاريخياً إعادة إنتاج التفاوت الشديد في القوى بين الجهتين على طاولة المفاوضات وأفضت إلى ديناميات غير مؤاتية: فإسرائيل أقوى من أن تقدّم تنازلات طوعاً، فيما الفلسطينيون أضعف من أن يضمنوا أدنى حقوقهم.

وفيما قاوم المجتمع الدولي اللجوء إلى هذا النوع من الضغط في الماضي، يمكن أن يجعل الضمّ الإسرائيلي وانهيار إطار عمل أوسلو و"بانتوستانية" المراكز السكانية الفلسطينية المسألة أكثر ضمن المتناول.<sup>143</sup> وبالفعل، من المرجّح أن تقوّي هذه الديناميات حملات الضغط العقابي الناشطة أصلاً على غرار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الدولية وحملة محاكمة الضباط الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية. ولعلّ العنصر الأكثر حسماً لخلق الضغط والزخم الإيجابي سيكون إطلاق حركة سياسية للتغيير الدستوري الذي يرتكز على المساواة تضمّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل واليهود الإسرائيليين اليساريين.

لكن لكي يكون الضغط فعّالاً، ينبغي أن يتوافق مسار بديل واضح تقبل به أكثرية من المجتمع الإسرائيلي، وإلا يمكن أن يؤدّي الضغط، الذي يحشر إسرائيل في زاوية، بسهولة إلى مواجهة عنيفة واسعة النطاق، وفيه تكون إسرائيل الجهة الأقوى بأشواط. ولهذا السبب يسعى النموذج الكونفدرالي إلى تقديم نتيجة قد لا تكون جذابة بقدر الوضع الراهن لكنّها في نهاية المطاف نتيجة تستطيع أكثرية الإسرائيليين التعايش معها لأنّها تلبي حاجاتهم وتطلّعاتهم الأساسية من دون تخطّي الخطوط الحمراء.

وسيكون من الضروري للفلسطينيين اختيار شركاء إسرائيليين للعمل معهم في هذا الخصوص. فقد بيّن استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومركز تامي ستاينميتز لبحوث السلام في جامعة تل أبيب في ديسمبر 2017 أنّ عدداً كبيراً من الإسرائيليين (33 في المئة اليهود الإسرائيليين و70 في المئة من المواطنين العرب) يدعمون اتفاقية كونفدرالية أساسية. وارتفع الدعم لدى المجموعتين كليهما عندما أُضيف نظام من الإقامة بصفة دائمة إلى الاتفاقية وعُرضت تفاصيله، فبات 40 في المئة من اليهود الإسرائيليين و84 في المئة من المواطنين العرب مؤيدين له.<sup>144</sup>

فإن استطاعت كتلة سياسية إسرائيلية تأييد خيار كونفدرالي، يمكن الشروع بعملية مفاوضات لتصميم إطار عمل من أجل "نظام سياسي واجتماعي جديد وأكثر عدالة" يرتكز على السيادة المتشاطرة.<sup>145</sup> في المقابل، يمكن

وضع تصميم أساسي للكونفدرالية "من الأسفل إلى الأعلى"، فتقدّم منظّمات المجتمعات المدني وحوارات المسار الثاني أطر عمل مفصّلة بإمكان الطبقات السياسية اعتمادها عند الوصول إلى المستوى اللازم من الدعم.<sup>146</sup>

وعند الدخول في مفاوضات، من المهمّ أن تتفادى الجهتان أخطاء الماضي، ولا سيّما تلك المرتكبة في عملية أوصلو التي لم تصل إلى اعتراف مشترك بين الجهتين وإلى هدف مشترك منذ البداية أو التي لم تضع آلية ملاذ أخير لحلّ الخلافات. فبدون هذه العناصر، كانت العملية أكثر عرضة لمسبّات الفشل ومتكلّة تماماً على ميزان القوى، فضلاً عن الديناميات الإيجابية والقادة الملتزمين، وكلا هذين العنصرين الأخيرين تأثر سلبياً بالإرهاب واغتيال إسحاق رابين.

وفيما تبين أنّ عامل التدرّج في اتّفاقيات أوصلو عنصر إشكالي بغياب قواعد واضحة، بإمكان التدرّج أن يكون مفيداً طالما الجهتان كلتاها تشعران بالثقة حول الهدف المتجهّتين نحوه وطالما الفلسطينيون متحرّرون من الطغيان الإسرائيلي منذ البداية. ويمكن تحقيق هذه المعادلة الأساسية عبر اعتراف إسرائيل فوراً بالدولة الفلسطينية وعبر جعل الجهتين توافقان على أنّ غاية هذه المفاوضات تحديد تفاصيل الاتحاد الكونفدرالي بين دولتين تبعاً لحدود العام 1967. وينبغي تأسيس نظام تحكيم عادل بغية تفادي الاتفاقيات الأحادية الجهة، فهي غير مستدامة في نهاية المطاف. وسيكون من الضروري وضع آليات لتعزيز مصداقية الالتزامات التي وعد بها كلّ فريق للفريق الآخر.<sup>147</sup>

وعلاوة على الاعتراف بالدولة الفلسطينية منذ البداية، في وسع فلسطين بسط سيادة أساسية على كامل أراضيها فيما تحافظ إسرائيل على سيطرة أمنية مؤقتة لمواطنيها في الضفّة الغربية. ويمكن القيام بذلك عبر تحويل كلّ الأراضي التي تعتبر حالياً منطقة ب بموجب معايير أوصلو إلى منطقة (أ) ممّا يمنح الحكومة الفلسطينية صلاحية إدارية وأمنية. بالتالي، تصبح كل الأراضي المسجّلة ضمن فئة ج من فئة (ب) ممّا يمنح الحكومة الفلسطينية سيطرة إدارية لكن تبقى الصلاحية الأمنية لإسرائيل. بهذه الطريقة تصبح الدولة الفلسطينية برمتها تحت إدارة فلسطينية وبإمكان إسرائيل التخفيف من سيطرتها الأمنية على مواطنيها وحدودها الخارجية على مراحل. والمهمّ أنّ بناء المستوطنات الجديدة سيكون رهن رخص البناء التي تصدرها الدولة الفلسطينية، ممّا ينظّم كلّ نشاطات البناء في هذه الأراضي.

وينبغي أيضاً وضع آليات لردم التفاوتات الهائلة في الاقتصاد والسياسة والقدرات الأمنية بين إسرائيل وفلسطين. لحسن الحظّ، يشكّل تاريخ المجتمع الدولي الطويل في دعم السلام في المنطقة ورغبته في تقديم المساعدات والدعم التقني في مختلف القطاعات مؤشراً إيجابياً بأنّ الالتزامات والموارد اللازمة ستكون متاحة عندما يحين الوقت.

وما قد يكون أصعب، وعلى القدر ذاته من الأهمّية، هو ضمان التمويل والآليات المناسبة لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى الوطن أو إعادة توطينهم، فضلاً عن التعويض عن الفلسطينيين الذين استمّلكت أراضيهم لبناء مستوطنات غير شرعية أو الذين طردوا من منازلهم في المدن. وينبغي أيضاً وضع أشكال لتسهيل المصالحة التاريخية والعدالة الانتقالية. وصحيح أنّ هذه المسائل أكثر حساسية وتعقيداً، إلا أنّها ستبقى ضرورية جداً لنجاح تطبيق الكونفدرالية.

أخيراً، سيشكّل التسلسل لعملية التطبيق برمتها على الأرجح تحدياً كبيراً. فمن الطبيعي أنّ التحقيق المتزايد للحقوق للفلسطينيين سيعني التضييق المتزايد للامتيازات الإسرائيلية. بالتالي، إن لم تقدّم الجهتان محفّزات متبادلة طوال العملية، سيتباطأ على الأرجح الزخم نحو التطبيق أو يتوقّف حتّى عند فواصل مهمّة. وبغية تفادي توقّف العملية، يمكن أن تكون الجهات الضامنة غاية في الأهمّية عبر تقديم محفّزات ملموسة للجهتين للاستمرار بالسير قدماً إلى أن يتمّ تأسيس الدولة الفلسطينية والانتهاه من التكامل الكونفدرالي.

## الخاتمة

كانت الغاية من هذه الورقة التفكير في نطاق يتخطى نموذج الدولتين الكلاسيكي لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولتقديم أفكار للطريقة التي يستطيع فيها صانعو السياسات والجهات الفاعلة المدنية تطبيق إطار عمل كوندراي في المستقبل. ونظراً إلى واقع الدولة الواحدة المترسخ، تحرير الفلسطينيين من خلال إعتاقهم في دولة ديمقراطية واحدة هو البديل الأبسط نظرياً لعقود من المحاولات الفاشلة لتطبيق التقسيم. وقد يبدو السعي للوصول إلى نموذج أكثر تعقيداً من الكوندراية مرهقاً بشكل غير لازم.

يبدو أن الكوندراية تحلّى باستجابة أكبر للوقائع التي غالباً ما يغضّ مؤيدو الدولة الواحدة الطرف عنها. علاوة على ذلك، لا يحول هذا النموذج من ظهور دولة ديمقراطية واحدة على المدى الطويل، في حال تمّ الإقرار بأنّ دولة من هذا النوع مجدية ونافعة. وللكوندراية الإمكانيّة لتشكل نموذج حوكمة قابلاً للتطبيق وجدّاباً بشكل متبادل يحزّر الفلسطينيين من واقع القمع المستمرّ ويوقف الاستمرار بالاستعمار الاستيطاني ويُبقي على حقّ تقرير المصير والتعبير الوطني للجهتين كليهما ويعالج التطلّعات والشكاوى الإسرائيلية والفلسطينية بطريقة عملية وتناغمية. ومن خلال ذلك، تتصوّر المقاربة الكوندراية حلّاً للصراع يحول دون المزيد من الصراع في المستقبل أو يحدّ منه على الأقل.

لذا عبر طرح مسارات نحو الحدود المفتوحة أو المرنة ووضع الإقامة الدائمة ونواح من السيادة المتشاطرة، يوسّع نظام حكومة كوندراي الفرص بشكل يتخطى الفرص المتصوّرة في معادلة الدولتين الكلاسيكية وبطرق يمكنها أن تقلّل من المنافسة الصفريّة النتيجة حول مجالات الصراع الأعدى وأن تحلّ مأزق الأمن/السيادة. ولا بدّ من أن يكون النظام الكوندراي معقداً وقادراً على تحمّل قدرًا كبيراً من الضغط والتوترات المتكرّرة.

وسيتطلّب أيضاً قفزات تصوّرية وعملية هائلة بغية إعادة ترتيب أنظمة الامتيازات التي يصعب التخلّص منها. وسيتطلّب كسر الجمود الذي حال دون الوصول إلى حلّ حتّى هذه اللحظة فرض مستويات غير معهودة من الضغط الخارجي والداخلي، مقروناً ببديل مفضلّ بوضوح يكون مقبولاً لأكثرية الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما الكثيرون سيشككون في جدوى الكوندراية بالطبع، كان من الممكن قول الأمر ذاته لحلّ الدولتين، الذي طغى على جهود صناعة السلام.

في الوقت الراهن، حقيقة الدولة الواحدة غير العادلة التي تفرضها إسرائيل مقلقة ومضرة للغاية. وهي لا تقدّم أيّ حلّ للصراع الضمني. ومع أنّ ذلك سيسبّب على الأرجح المزيد من عدم الاستقرار في المستقبل القريب، هو يقدّم فرصة لإعادة تقييم الطريقة التي قد يعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون يوماً ما بشكل عادل أكثر في أرض يتشاطرونها. في الوقت الحالي، بات تطوير إطار العمل هذا حاجة ملحة.

John V. Whitbeck, "The Road to Peace Starts in Jerusalem: The 'Condominium' Solution,"<sup>1</sup> Catholic University Law Review 45, no. 3 (Spring 1996): 788–9, [https://scholarship.law.edu/lawreview/vol45/iss3/11/?utm\\_source=scholarship.law.edu%2Fflawreview%2Fvol45%2Fiss3%2F11&utm\\_medium=PDF&utm\\_campaign=PDFCoverPages](https://scholarship.law.edu/lawreview/vol45/iss3/11/?utm_source=scholarship.law.edu%2Fflawreview%2Fvol45%2Fiss3%2F11&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages)

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Israeli annexation<sup>2</sup> of parts of the Palestinian West Bank would break international law – UN experts call on the international community to ensure accountability," June 16, 2020, <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25960&LangID=E>

Ian S. Lustick, *Paradigm Lost: From Two-State Solution to One-State Reality* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2019), 92–101.

Palestinian Center for Policy and Survey Research (PSR), "Public Opinion Poll No (75)," February 11, 2020,<sup>4</sup> [http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2075%20English%20press%20release%20D9%8D\\_February2020.pdf](http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2075%20English%20press%20release%20D9%8D_February2020.pdf); "Collective' erosion of two-state solution, continues unabated: Mladenov," UN News, September 20, 2019," <https://news.un.org/en/story/2019/09/1046892>

Hussein Ibish, "A 'Catastrophe' That Defines Palestinian Identity," The Atlantic, May 14, 2018,<sup>5</sup> <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/05/the-meaning-of-nakba-israel-palestine-1948-gaza/560294/>; Lustick, *Paradigm Lost*, 92–93

.Lustick, *Paradigm Lost*, 93<sup>6</sup>

Dan Rabinowitz, "Belated Occupation, Advanced Militarization: Edward Said's Critique of the Oslo<sup>7</sup> Process Revisited," *Critical Inquiry* 31, no. 2 (Winter 2005): 505–11, <https://doi.org/10.1086/430979> في المفاوضات التي تلت في كامب ديفيد وطابا وأنابوليس وغيرها، قدّمت إسرائيل قبولاً مشروطاً بدولة فلسطينية. وفي العام 2009، ألقى بنيامين نتنياهو خطاباً كثر الاقتباس عنه في جامعة بار إيلان وقبل فيه بفكرة الدولة الفلسطينية، لكنه فرض الكثير من الشروط لدرجة أنه جرّد الكلمة من معناها وجعل تطبيقها مستحيلاً.

Lustick, *Paradigm Lost*, 92–101; Herbert C. Kelman, "A One-Country/Two-State Solution to<sup>8</sup> the Israeli-Palestinian Conflict," *Middle East Policy* 18, no. 1 (Spring 2011): 28, [https://scholar.harvard.edu/files/hckelman/files/one\\_country\\_two\\_state\\_solution.pdf](https://scholar.harvard.edu/files/hckelman/files/one_country_two_state_solution.pdf)

Boston Study Group on Middle East Peace, "Israel and Palestine:<sup>9</sup> Two States for Two Peoples—If Not Now, When?," Foreign Policy Association, Report, March 2010, <https://www.belfercenter.org/publication/israel-and-palestine-two-states-two-peoples-if-not-now-when>

<sup>10</sup> استعمار المستوطنين في السياق الإسرائيلي الفلسطيني فريد لأنه على عكس استعمار القارتين الأمريكيتين أو أستراليا، بنى الصهاينة نشاطهم الاستيطاني على رابط تاريخي بالأرض التي كانوا يسكنونها. مع ذلك، بقي الاستعمار الوسيلة الأساسية التي استخدمتها الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها. وبالفعل، وصف الصهاينة أنفسهم "استعماريين" في معظم الفترة التي سبق العام 1948.

United Nations, "Official Records of the Second Session of the General Assembly Supplement<sup>11</sup> No. 11, United Nations Special Committee on Palestine, Report to the General Assembly," Report, 1947, <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-179435/>; Michael Kagan, "Do Israeli Rights Conflict With the Palestinian Right of Return? Identifying the Possible Legal Arguments," BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Working Paper No. 10, August 2005, 17, [http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil\\_docs/Working\\_Papers/WP-E-10.pdf](http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/Working_Papers/WP-E-10.pdf)

.Ari Shavit, "Survival of the Fittest," Haaretz, January 8, 2004, <https://www.haaretz.com/1.5262454><sup>12</sup>

<sup>13</sup> تقترح خطة ترامب إعادة رسم الحدود لكي تضم الدول الفلسطينية عشرة مجتمعات عربية موجودة حالياً ضمن إسرائيل، مما يحرم قرابة 350 ألف شخص من جنسيتهم الإسرائيلية.

"SPIEGEL Interview with Avigdor Lieberman: 'Israel May Have to Act Alone,'"<sup>14</sup> SPIEGEL International, February 12, 2007, <https://www.spiegel.de/international/spiegel/spiegel-interview-with-avigdor-lieberman-israel-may-have-to-act-alone-a-465769.html>

Robert Malley and Hussein Agha, "Israel & Palestine: Can they Start Over?," The New York Review of Books, December 3, 2009, <https://www.nybooks.com/articles/2009/12/03/israel-palestine-can-they-start-over/><sup>15</sup>

Iain Scobbie and Sarah Hibbin, "The Israel-Palestine Conflict in International Law: Territorial Issues,"<sup>16</sup> U.S./Middle East Project and School of Oriental and African Studies, 2009, 9, <https://www.soas.ac.uk/lawpeacemideast/publications/file60534.pdf>; Omar M. Dajani, "Divorce Without Separation? Reimagining the Two-State Solution," *Ethnopolitics* 15, no. 4 (2016): 374, <https://doi.org/10.1080/17449057.2016.1210347>

Khaled Elgindy, "After Oslo: Rethinking the Two-State Solution," Brookings Institution, Policy Brief,<sup>17</sup> June 2018, 6, [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/fp\\_20180601\\_after\\_oslo.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/fp_20180601_after_oslo.pdf)

Aaron David Miller, "Israel's Lawyer," The Washington Post, May 23, 2005,<sup>18</sup> <https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2005/05/23/israels-lawyer/7ab0416c-9761-4d4a-80a9-82b7e15e5d22/>; Aaron David Miller, "Lost in the Woods: A Camp David Retrospective," Carnegie Endowment for International Peace, Commentary, July 13, 2020, <https://carnegieendowment.org/2020/07/13/lost-in-woods-camp-david-retrospective-pub-82287>

Samantha M. Shapiro, "The Unsettlers," The New York Times Magazine, February 16, 2003,<sup>19</sup> <https://www.nytimes.com/2003/02/16/magazine/the-unsettlers.html>

"Conquer and Divide: The Shattering of Palestinian Space by Israel," The Israeli Information Center<sup>20</sup> for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem), <https://conquer-and-divide.btselem.org/>; تمت زيارة الموقع في 11 نوفمبر 2020.

Einat Wilf, "The Fatal Flaw That Doomed the Oslo Accords," The Atlantic, September 14, 2018, <https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2018/09/the-oslo-accords-were-doomed-by-their-ambiguity/570226/>

Dahlia Scheindlin and Dov Waxman, "Confederalism: A Third Way for Israel-Palestine,"<sup>21</sup> The Washington Quarterly 39, no. 1 (Spring 2016): 84, <https://doi.org/10.1080/0163660X.2016.1170482>

.Elgindy, "After Oslo," 5 <sup>22</sup>

Bashir Bashir, "The Strengths and Weaknesses of Integrative Solutions for the Israeli-Palestinian Conflict," *The Middle East Journal* 70, no. 4 (Autumn 2016): 562, <https://muse.jhu.edu/article/634690>

Oren Yiftachel, "One State between the Mediterranean Sea and the Jordan River—A Dream or Reality?," (lecture delivered at Tel Aviv University, May 2012)

<sup>25</sup> للمزيد من المعلومات عن حقّ عودة اللاجئین ضمن حل الدولة الواحدة، راجع:

.Ghada Karmi, *Married to Another Man: Israel's Dilemma in Palestine* (London: Pluto Press, 2007), 230–1

.Lustick, *Paradigm Lost*, 121–49 <sup>26</sup>

Yousef Munayyer, "Let's Talk About a One-State Solution Where Israelis and Palestinians Are Equal," <sup>27</sup>  
.Time, February 17, 2017, <https://time.com/4675067/israel-palestinians-one-state-solution-trump/>

.Yiftachel, "One State" <sup>28</sup>

Bashir Bashir and Rachel Busbridge, "The Politics of Decolonisation and Bi-Nationalism in Israel/Palestine," *Political Studies* 67, no. 2 (May 2019): 398, <https://doi.org/10.1177/0032321718767029>

Bashir, "Strengths and Weaknesses," 565 <sup>30</sup>

المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل مثال عن هذه المشكلة. فمن جهة، اندمجت هذه الأقلية تدريجياً في المجتمع الإسرائيلي الأوسع. ومن جهة أخرى، تبقى هذه الأقلية مجتمعاً منفصلاً لأنه يستحيل أن تنتمي بالكامل لمجتمع ولقومية مدنية محددة تبعاً لشروط يهودية. وفيما يحّد وضع هذه المجموعة باعتبارها أقلية من قدرتها على تحديّ أساس هذا التعريف الذاتي الذي تفرضه الأكثرية، لا مناص من أن تجعل الثنائية الديمغرافية التي ستنتج عن دمج إسرائيل وفلسطين في دولة واحدة هذه المنافسةً عنصراً محورياً وإشكالياً.

Brendan O'Leary, "Power-Sharing and Partition amid Israel-Palestine," *Ethnopolitics* 15, no. 4 <sup>31</sup>  
(2016): 346, <https://doi.org/10.1080/17449057.2016.1210353>

Bashir, "Strengths and Weaknesses," 565–6; Raef Zreik, "When Does a Settler Become a Native? (With Apologies to Mamdani)," *Constellations* 23, no. 3 (September 2016): 355–6,  
<https://doi.org/10.1111/1467-8675.12240>

.Bashir, "Strengths and Weaknesses," 566 <sup>33</sup>

.O'Leary, "Power-Sharing and Partition," 358 <sup>34</sup>

.Yiftachel, "One State" <sup>35</sup>

Marc F. Plattner, "Liberal Democracy's Fading Allure," *Journal of Democracy* 28, no. 4 <sup>36</sup>  
(October 2017): 5–14, <https://muse.jhu.edu/article/671983/pdf>

Eran Etzion, "An Israeli-Palestinian Confederation: A viable alternative for the 'two states solution'?" <sup>37</sup>  
S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue, September 2016, 17, <https://jerusalem.fnst.org/sites/default/files/uploads/2017/01/19/israeli-palestinianconfederationpdf.pdf>

.U.N., "Official Records" <sup>38</sup>

Human Rights Watch, "Separate and Unequal: Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories," Report, December 19, 2010, <https://www.hrw.org/report/2010/12/19/separate-and-unequal/israels-discriminatory-treatment-palestinians-occupied>

Daniel J. Elazar, "Federal/Confederal Solutions to the Israeli-Palestinian-Jordanian Conflict: Concepts and Feasibility," Jerusalem Center for Public Affairs, Israeli-Palestinian Peace Research Project Working Paper no. 6, Winter 1991/2, <https://www.jcpa.org/dje/articles/fedconfed-sol.htm>

السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي مهم للغاية للاستخدام المدني والعسكري في تشغيل شبكات الاتصالات والراديو وتكنولوجيا المراقبة وغيرها من التطبيقات.

.Elazar, "Federal/Confederal Solutions" 42

.Bashir, "Strengths and Weaknesses," 570 43

المرجع ذاته، 570-1. 44

Yiftachel, "One State"; Bashir, "Strengths and Weaknesses," 571; Dajani, "Divorce Without Separation?," 375 45

.Dajani, "Divorce Without Separation?," 374; Elazar, "Federal/Confederal Solutions" 46

Mickey Bergman and Amjad Atallah, "Forget the old two-state solution: Tackling the hard stuff in Israeli-Palestinian negotiations," Foreign Policy, September 30, 2010, <https://foreignpolicy.com/2010/09/30/forget-the-old-two-state-solution-tackling-the-hard-stuff-in-israeli-palestinian-negotiations/>

David Lake, "Confederation in Israel-Palestine? Principles for Effective Design and the Continuing Challenges," Lawfare (blog), August 26, 2015, <https://www.lawfareblog.com/confederation-israel-palestine-principles-effective-design-and-continuing-challenges>

.Scheidlin and Waxman, "Confederalism: A Third Way," 91-92 49

Michael C. Horowitz and Alex Weisiger, "The Limits to Partition," International Security 33, no. 4 50 (Spring 2009): 203-4, <https://www.jstor.org/stable/40207157>

"Two States in One Space," Israel/Palestine Center for Research and Information, 51 <https://www.ipcri.org/two-states-in-one-space;>

تمت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

"Two States, One Homeland," <https://www.alandforall.org/english/?d=ltr>

تمت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

.Dajani, "Divorce Without Separation?," 374 52

اقترح بنيامين نتنياهو بانتظام "دولة ناقص" للفلسطينيين تفتقر إلى أي سيادة حقيقية وتحظى إسرائيل بسيطرة أمنية تامة عليها. راجع:

Ben Sales, "Netanyahu says he supports a Palestinian 'state-minus' controlled by Israeli security," Jewish Telegraphic Agency, October 24, 2018, <https://www.jta.org/2018/10/24/israel/netanyahu-suggests-support-state-minus-palestinians>

“Armistice lines of 1949 – Map,” United Nations, <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-195604/> <sup>54</sup>  
تمّت زيارة الموقع في 17 نوفمبر 2020.

Joanne McEvoy, “We Forbid! The Mutual Veto and Power-Sharing Democracy,” in *Power Sharing in Deeply Divided Places*, eds. Brendan O’Leary and Joanne McEvoy (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2013)

Khalil Shikaki and Dahlia Scheindlin, “The Palestinian-Israeli Pulse: A Joint Poll,” PSR and the Tami <sup>56</sup>  
Steinmetz Center for Peace Research (TSC) at Tel Aviv University (TAU), June 2018  
معلومات مقدّمة للمؤلف.

Dahlia Scheindlin, “Are Israelis ready for a confederated two-state solution?” +972 Magazine, <sup>57</sup>  
January 4, 2015, <https://www.972mag.com/are-israelis-ready-for-a-confederated-two-state-solution/>

.Bergman and Atallah, “Forget the old two-state solution” <sup>58</sup>

John V. Whitbeck, “Confederation Now: A Framework for Middle East Peace,” *Middle East Policy* 2, <sup>59</sup>  
no. 1 (Spring 1993), <https://mepc.org/confederation-now-framework-middle-east-peace>

.Bergman and Atallah, “Forget the old two-state solution” <sup>60</sup>

<sup>61</sup> المرجع ذاته.

<sup>62</sup> المرجع ذاته.

<sup>63</sup> راجع:

Sara Roy, “De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo,” *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3 (Spring 1999): 64–82, <https://www.jstor.org/stable/2538308>  
ابتكرت روي مصطلح “القضاء على التنمية” (De-development) في دراستها المهمة التي أجرتها في العام 1987 عن العلاقة بين إسرائيل والأراضي المختلفة. وحدّدت روي القضاء على التنمية بأنه “عملية تقوؤص قدرة اقتصاد ما على النمو والتوسع أو تضعفه عبر منعه من الوصول إلى مدخلات حيويّة واستعمالها لتعزيز النمو الداخلي بما يتجاوز مستوى هيكلية محدد”.  
راجع:

Sara Roy, “The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development,” *Journal of Palestine Studies* 17,  
no. 1 (Autumn 1987): 56, <https://doi.org/10.2307/2536651>

.Etzion, “An Israeli-Palestinian Confederation,” 14 <sup>64</sup>

“A generation born into conflict: Young Israelis and Palestinians speak about the path to peace,” <sup>65</sup>  
CBC Radio, February 9, 2018, <https://www.cbc.ca/radio/thecurrent/the-current-for-wednesday-february-7-2017-1.4524108/a-generation-born-into-conflict-young-israelis-and-palestinians-speak-about-the-path-to-peace-1.4524186>

David Newman, “Boundaries in Flux: The ‘Green Line’ Boundary between Israel and the West <sup>66</sup>  
Bank – Past, Present and Future,” University of Durham International Boundaries Research Unit,  
.Boundary and Territory Briefing 1, no. 7, 1995, <https://www.dur.ac.uk/ibru/publications/view/?id=206>

- Loureen Sayej, "Palestinian Refugees and the Right of Return in International Law," Oxford Human Rights Hub, May 14, 2018, <https://ohrh.law.ox.ac.uk/palestinian-refugees-and-the-right-of-return-international-law/>; Adnan Abdelrazek, "Israeli Violation of UN Resolution 194 (III) and Others Pertaining to Palestinian Refugee Property," Palestine-Israel Journal 15-16, no. 3 (2008), <https://pij.org/articles/1220/israeli-violation-of-un-resolution-194-iii-and-others-pertaining-to-palestinian-refugee-property>
- Luigi Achilli, Palestinian Refugees and Identity: Nationalism, Politics and the Everyday <sup>68</sup> (London: I.B. Tauris, 2015), 7
- Achilli, Palestinian Refugees and Identity, 7; Ziad AbuZayyad, "Between the Political Solution and Exercising the Right of Return," Palestine-Israel Journal 15-16, no. 3 (2008), <https://pij.org/articles/1215/between-the-political-solution-and-exercising-the-right-of-return>
- بدليل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، "تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020، <http://www.badil.org/ar/publications-ar/faqs-ar.html>  
الغائبون الحاضرون هم فلسطينيون شرّدهم الجيش والحكومة الإسرائيليان داخلياً لكنهم بقوا ضمن حدود الدولة الفعلية. ومع أنّهم نالوا الجنسية في النهاية، مُنعوا من العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي صادرتها الدولة.
- Dahlia Scheindlin, "Neither Intractable nor Unique: A Practical Solution for Palestinian Right of Return," The Century Foundation, Report, April 28, 2020, <https://tcf.org/content/report/never-intractable-unique-practical-solution-palestinian-right-return/>
- Kagan, "Do Israeli Rights Conflict," 33 <sup>72</sup>
- Scheindlin, "Neither Intractable nor Unique" <sup>73</sup>
- "PODCAST: The Jewish Israelis helping make Palestinian return a reality," +972 Magazine, <sup>74</sup> <https://www.972mag.com/israelis-palestinian-return-podcast/>  
تمّت زيارة الموقع في 12 نوفمبر 2020.
- Bergman and Atallah, "Forget the old two-state solution" <sup>75</sup>
- Walid Khalidi, ed., All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel <sup>76</sup> in 1948 (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992)
- "Dr. Salman AbuSitta Talk in Brown University Conference Session 5-13 April 2018," posted by PalestineLandSociety, December 30, 2018, [https://www.youtube.com/watch?v=ukjh88-WsYA&ab\\_channel=PalestineLandSociety](https://www.youtube.com/watch?v=ukjh88-WsYA&ab_channel=PalestineLandSociety); "Return Plan," Palestine Land Society, [http://www.plands.org/en/articles-speeches/speeches/2018/return\\_plan](http://www.plands.org/en/articles-speeches/speeches/2018/return_plan)  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.
- "Over 33,000 Israelis have taken German citizenship since 2000," The Times of Israel, February 12, 2017, <sup>78</sup> <https://www.timesofisrael.com/over-33000-israelis-have-taken-german-citizenship-since-2000/>;  
"Restoration of German Citizenship," German Missions in the United States, <https://www.germany.info/us-en/service/03-Citizenship/restoration-of-german-citizenship/925120>  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

Raphael Minder, "Spain Approves Citizenship Path for Sephardic Jews," The New York Times, <sup>79</sup> June 11, 2015, <https://www.nytimes.com/2015/06/12/world/europe/spain-approves-citizenship-path-for-sephardic-jews.html>

PSR, "Results of PSR Refugees' Polls in the West Bank/Gaza Strip, Jordan and Lebanon <sup>80</sup> on Refugees' Preferences and Behavior in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement," .Press Release, January–June 2003, <https://www.pcpsr.org/en/node/493>

Statistics on Settlements and Settler Population," B'Tselem, <https://www.btselem.org/settlements/statistics> <sup>81</sup>  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

Ben White, "Israel's false narrative on land swaps," Al Jazeera English, March 26, 2017, <sup>82</sup>  
<https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/03/israel-false-narrative-land-swaps-170312095110936.html>

.Kelman, "A One-Country/Two-State Solution," <sup>83</sup> 28

Greg Myre and Larry Kaplow, "7 Things To Know About Israeli Settlements," NPR, December 29, 2016, <sup>84</sup>  
<https://www.npr.org/sections/parallels/2016/12/29/507377617/seven-things-to-know-about-israeli-settlements>

Barak Mendelsohn, "Israel and the Messianic Right: Path Dependency and State Authority <sup>85</sup> in International Conflict," International Studies Quarterly 60, no. 1 (March 2016): 51–52,  
<https://doi.org/10.1093/isq/sqv015>

Amnesty International, "Destination: Occupation: Digital Tourism and Israel's <sup>86</sup> Illegal Settlements in the Occupied Palestinian Territories," 2019, 29,  
<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1594902019ENGLISH.PDF>

.Yiftachel, "One State" <sup>87</sup>

"Bergman and Atallah, "Forget the old two-state solution"; Yair Hirschfeld, Israel and Palestine: <sup>88</sup> For and Against the Idea of a Confederation," S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue, September 2016, 23; Paul Scham, "Confederation: An Idea Whose Time Has Come?" Palestine-Israel Journal 24, no. 1/2 (2019), 158

.Yiftachel, "One State" <sup>89</sup>

<sup>90</sup> اعتمد مركز إسرائيل/فلسطين للبحوث والمعلومات ومبادرة "دولتان، وطن واحد" هذه المقاربة. وناصر يوسي بيلين الأمر عينه، كما هو الحال في هذه المقالة:

Yossi Beilin, "Could Israeli-Palestinian confederation bring peace?," Al-Monitor, September 6, 2018,  
<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/09/israel-jordan-palestinians-us-donald-trump-mahmoud-abbas.html>

BADIL, "Rights of return and self-determination asserted in all international law," Occasional <sup>91</sup> Bulletin No. 23, December 2004, [http://www.badil.org/phocadownload/Badil\\_docs/bulletins-and-briefs/Bulletin-23.pdf](http://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/bulletins-and-briefs/Bulletin-23.pdf)

.Shikaki and Scheindlin, "The Palestinian-Israeli Pulse" <sup>92</sup>

Jerusalem Media and Communications Centre, "Poll No. 91 – Trump's Jerusalem Decision &<sup>93</sup> Freedom of Expression," February 24, 2018, <http://www.jmcc.org/documentsandmaps.aspx?id=878>

تبعاً لاستطلاع الرأي، 96,1 في المئة من الفلسطينيين يرفضون تأسيس دولة فلسطينية من دون القدس عاصمةً لها.  
Zipi Israeli and Udi Dekel, "The Future of Jerusalem: Between Public Opinion and Policy,"

The Institute for National Security Studies, INSS Insight No. 1057, May 15, 2018, <https://www.inss.org.il/publication/future-jerusalem-public-opinion-policy/>

Nir Hasson, "Palestinians Now Make Up Some 40 Percent of Jerusalem's Population," Haaretz,<sup>94</sup> May 13, 2018, <https://www.haaretz.com/israel-news/palestinians-now-make-up-some-40-percent-of-jerusalem-s-population-1.6077642>; Daniel Seidemann, "The Myth of a United Jerusalem," The Atlantic, November 30, 2011, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2011/11/the-myth-of-united-jerusalem/249239/>; "East Jerusalem," B'Tselem, <https://www.btselem.org/jerusalem>  
تمّت زيارة الموقع في 16 يوليو 2020.

.Israeli and Dekel, "The Future of Jerusalem"<sup>95</sup>

.Dajani, "Divorce Without Separation?," 371; Seidemann, "The Myth of a United Jerusalem"<sup>96</sup>

Whitbeck, "The Road to Peace"; Hady Amr and Joel H. Samuels, "Shared Sovereignty,<sup>97</sup> Jerusalem and the War of Ideas," Brookings Institution, Op-ed, July 21, 2007, <https://www.brookings.edu/opinions/shared-sovereignty-jerusalem-and-the-war-of-ideas/>

.Whitbeck, "The Road to Peace," 786<sup>98</sup>

"The Taba Negotiations (January 2001)," Journal of Palestine Studies 31, no. 3 (Spring 2002): 79–89,<sup>99</sup> <https://doi.org/10.1525/jps.2002.31.3.79>

."Brussels," Britannica, <https://www.britannica.com/place/Brussels><sup>100</sup>  
تمّت زيارة الموقع في 16 يوليو 2020.

Henry Clarke, "Brcko District: An Example of Progress in the Basic Reforms in Bosnia and<sup>101</sup> Herzegovina," Wilson Center, Meeting Report no. 293, February 4, 2004, <https://www.wilsoncenter.org/publication/293-brcko-district-example-progress-the-basic-reforms-bosnia-and-herzegovina>

International Crisis Group, "Brčko Unsupervised," Briefing 66, December 8, 2011,<sup>102</sup> <https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/balkans/bosnia-and-herzegovina/brcko-unsupervised>

.Israeli and Dekel, "The Future of Jerusalem"<sup>103</sup>

Ilan Goldenberg, Gadi Shamni, Nimrod Novik, and Kris Bauman, "Advancing the Dialogue:<sup>104</sup> A Security System for the Two-State Solution," Center for New American Security (CNAS), Report, May 2016, <http://twostatesecurity.org/new/wp-content/uploads/2017/03/CNASreport.pdf>

<sup>105</sup> مقابلات أجراها المؤلف مع المؤلفين الرئيسيين في كلتا الدراستين.

IPCRI, "Two States in One Space: A New Proposed Framework for Resolving the Israeli-Palestinian<sup>106</sup> Conflict," November 2014, 221–48, [https://issuu.com/ipcri/docs/two\\_states\\_in\\_one\\_space](https://issuu.com/ipcri/docs/two_states_in_one_space)

.CNAS, “Advancing the Dialogue,” 4–6 <sup>107</sup>

المراجع ذاته، 13–14. <sup>108</sup>

“Common Travel Area between Ireland and the United Kingdom,” Citizens Information, <sup>109</sup>  
[https://www.citizensinformation.ie/en/moving\\_country/moving\\_abroad/freedom\\_of\\_movement\\_with-in\\_the\\_eu/common\\_travel\\_area\\_between\\_ireland\\_and\\_the\\_uk.html#l8bbb4](https://www.citizensinformation.ie/en/moving_country/moving_abroad/freedom_of_movement_with-in_the_eu/common_travel_area_between_ireland_and_the_uk.html#l8bbb4)  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

“ICJ Advisory opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in <sup>110</sup>  
the OPT – Full text,” United Nations, <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-178825/>  
تمّت زيارة الموقع في 17 نوفمبر 2020.

Dror Etkes, “Seize the Moral Low Ground: Israeli land seizure for ‘security needs’ in the West Bank,” <sup>111</sup>  
Kerem Novat, Report, December 2018, 5, [https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4\\_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf](https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf)

.TSC and PSR, “Palestinian-Israeli Pulse: A Joint Poll,” January 25, 2018, <http://www.pcpsr.org/en/node/717> <sup>112</sup>

.Bashir, “Strengths and Weaknesses,” 574 <sup>113</sup>

.Bashir, “Strengths and Weaknesses,” 574 <sup>114</sup>

.Zreik, “When Does a Settler Become a Native?” 357–8, 360 <sup>115</sup>

.Bashir, “Strengths and Weaknesses,” 576 <sup>116</sup>

.Zreik, “When Does a Settler Become a Native?” 358 <sup>117</sup>

.Bashir, “Strengths and Weaknesses,” 576 <sup>118</sup>

أُعرِبَ بيرغمان وعطالله عن هذا الرأي أيضاً في “Forget the old two-state solution” <sup>119</sup>

.Zreik, “When Does a Settler Become a Native?” 360–1 <sup>119</sup>

PSR and the Israel Democracy Institute, “Palestinian-Israeli Pulse: A Joint Poll,” August 22, 2016, <sup>120</sup>  
<http://pcpsr.org/en/node/662>

.Lake, “Confederation in Israel-Palestine?” <sup>121</sup>

The history of the European Union,” European Union,” <sup>122</sup>  
[https://europa.eu/european-union/about-eu/history\\_en](https://europa.eu/european-union/about-eu/history_en)  
تمّت زيارة الموقع في 17 نوفمبر 2020.

“Articles of Confederation, 1777–1781,” U.S. Department of State Office of the Historian, <sup>123</sup>  
<https://history.state.gov/milestones/1776-1783/articles>

“Quebec Referendum (1995),” The Canadian Encyclopedia <sup>124</sup>  
<https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/quebec-referendum-1995>  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

“Scotland Decides,” BBC News, <https://www.bbc.com/news/events/scotland-decides/results> <sup>125</sup>  
تمّت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.

- Stephen Engelberg, "Czechoslovakia Breaks in Two, To Wide Regret," *The New York Times*, January 1, 1993, <https://www.nytimes.com/1993/01/01/world/czechoslovakia-breaks-in-two-to-wide-regret.html> <sup>126</sup>
- "Serbia and Montenegro pave separate roads," *International Herald Tribune*, June 4, 2006, <https://www.nytimes.com/2006/06/04/world/europe/04iht-balk.1884692.html> <sup>127</sup>
- .U.N., "Official Records" <sup>128</sup>
- .Scheindlin and Waxman, "Confederalism: A third way," 91 <sup>129</sup>
- المراجع ذاته. <sup>130</sup>
- .Scham, "Confederation: An Idea Whose Time Has Come?," 155
- .Dajani, "Divorce Without Separation?," 377 <sup>131</sup>
- Chaim Kaufmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars," *International Security* <sup>132</sup>  
20, no. 4 (Spring 1996): 139, <https://www.jstor.org/stable/2539045>
- المراجع ذاته، 137. <sup>133</sup>
- .Bashir, "Strengths and Weaknesses," 576 <sup>134</sup>
- .Scham, "Confederation: An Idea Whose Time Has Come?," 157 <sup>135</sup>
- .Etzion, "An Israeli-Palestinian Confederation," 14–15 <sup>136</sup>
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Economic costs <sup>137</sup>  
of the Israeli occupation for the Palestinian people," Report, July 21, 2016,  
<https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-187596/>
- .White, "Israel's false narrative" <sup>138</sup>
- .Etzion, "An Israeli-Palestinian Confederation," 9 <sup>139</sup>
- المراجع ذاته. <sup>140</sup>
- Omar H. Rahman, "From Confusion to Clarity: Three Pillars for Revitalizing the <sup>141</sup>  
Palestinian National Movement," Brookings Doha Center, Policy Briefing, December 12, 2019,  
<https://www.brookings.edu/research/from-confusion-to-clarity/>
- "Basic Laws," *The Knesset*, <https://main.knesset.gov.il/en/activity/pages/basiclaws.aspx> <sup>142</sup>  
تمت زيارة الموقع في 1 يوليو 2020.
- Yuval Shany, "Israel's New Plan to Annex the West Bank: What Happens Next?" *Lawfare* (blog), <sup>143</sup>  
.May 6, 2019, <https://www.lawfareblog.com/israels-new-plan-annex-west-bank-what-happens-next>
- .TSC and PSR, "Palestinian-Israeli Pulse: A Joint Poll" <sup>144</sup>
- .Bashir, "Strengths and Weaknesses," 577 <sup>145</sup>
- .Etzion, "An Israeli-Palestinian Confederation," 16 <sup>146</sup>
- .Dajani, "Divorce Without Separation?," 376 <sup>147</sup>

## نبذة عن المؤلف

عَمَّرَ حسن عبد الرحمن هو زميل زائر في مركز بروكنجز الدوحة، وهو في صدد تأليف كتاب عن التجزئة الفلسطينية في حقبة ما بعد اتفاقية أوسلو. عبد الرحمن كاتب ومحلل سياسي وصحفي متخصص في سياسات الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية الخارجية. نُشرت كتاباته في صحف ومواقع كثيرة من بينها ذا واشنطن بوست وفورين بوليسي ورولينج ستون ولوفر وذا غارديان وبي بي إس نيوز أور وفايس وكوارتز وذا ناشيونال والجزيرة الإنكليزية، بالإضافة إلى وورلد بوليتكس ريفيو، وغيرها.

قبل انضمامه إلى مركز بروكنجز الدوحة، عمل عبد الرحمن كمحلل بحوث في معهد دول الخليج العربي في واشنطن، حيث ركَّز على الجغرافيا السياسية لإعادة الإعمار في اليمن، والسياسة الخارجية للخليج العربي في القرن الأفريقي، والاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج. أما في ما يتعلق بعمله كصحفي، عمل عبد الرحمن في الآونة الأخيرة كمحرر مساعد في مجلة وورلد بوليتكس ريفيو في نيويورك، حيث ركَّز على قضايا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يحمل عبد الرحمن شهادة ماجستير في السياسة والشؤون العالمية من كلية الدراسات العليا في الصحافة بجامعة كولومبيا، حيث كان باحثاً في جمعية مراسلي البيت الأبيض وباحثاً في برنامج الزمالة الدولية. حاز كذلك بكالوريوس في الشؤون الخارجية من جامعة فيرجينيا. وألقى عبد الرحمن محاضرات حول الهوية الفلسطينية والثورة المصرية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن.

## نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسَّس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيّاً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مُركِّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وترتكز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
- (II) الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
- (III) النمو الشامل وتكافؤ الفرص
- (IV) إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال افتتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد ونشر العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

## منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2020

حلّ كونفدراليّ لإسرائيل وفلسطين  
دراسة تحليلية، عمّر حسن عبد الرحمن

إعلان منظّمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: وعود ومخاطر  
توران كيا أوغلو

التقدّم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمّد السادس  
موجز السياسة، ياسمينّة أبو الزهور

أربعة عقود مرّت على نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية: احتجاجات العام 2017/2018 في خضمّ أزمة ثلاثية  
دراسة تحليلية، علي فتح الله نجاد

2019

من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية  
موجز السياسة، عمر حسن عبد الرحمن

نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكلّة نظام إقليمي جديد  
دراسة تحليلية، زاك فيرتين

بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا  
موجز السياسة، عادل عبد الغفار وأنا جاكوبس

استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف  
دراسة تحليلية، نهى أبو الذهب

المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية  
دراسة تحليلية، ميا سوارت

تحديّ تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير  
موجز السياسة، نادر قبّاني

التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المرگّب  
موجز السياسة، العربي صديقي